الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الإعلام والإتصال

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

بعنوان:

الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين الصحفيين في ظل قانون الإعلام الجديد 2023
دراسة ميدانية لعينة من المراسلين بولاية المسيلة

إعداد:

- الطالب: زراوي سفيان

أمام لجنة المناقشـــة المتكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بن عيسى الشيخ	محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
د. طيبي رابح	محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. محمدي اسمهان	محاضر ب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: (2024-2025)

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا

وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ

تَشْكُرُونَ ﴾ (النحل:78)

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ

فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} النمل الآية 19

تتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "طيبي رابح" على تفضله بالإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه لنا من دعم وتوجيهات وعلى صبره ورحابة صدره في إتمام هذا العمل.

تحية وتقدير واحترام إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف، ونخص بالذكر أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال الذين سعوا إلى توجيهنا.

بكل جهد فكري ومعنوي في سبيل البحث العلمي، تتقدم بشكرنا الكبير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة وعلى كل الملاحظات التي يوجهونها، كما تتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساندنا في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء:

.

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في كل خطوةٍ أخطوها،

إلى من غرَسوا فيّ حب العلم وسلّحوني بالأمل والصبر،

إلى والديّ العزيزين، رمز التضحية والعطاء،

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيههم،

إلى كل من ساندني بكلمة أو دعاء،

أُهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

مع خالص الامتنان والتقدير،

سفيان زراوي

.

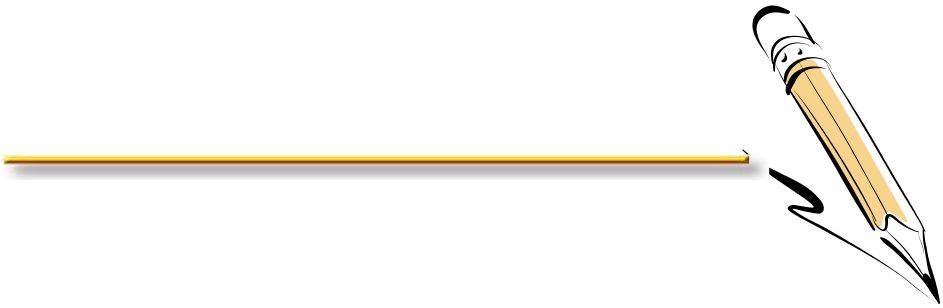

الفهرس

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان..... 4

إهداء:..... 5

مقدمة:..... أ

الإطار المنهجي:..... 4

الفصل الأول:

الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين

المبحث الأول: الأوضاع المهنية للمراسلين في ظل القانون الجديد 2023. 21

المطلب الأول: مهام ومسؤوليات وأخلاقيات المراسل الصحفي..... 21

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على عمل المراسل الصحفي..... 24

المطلب الثالث: أخلاقيات مهنة الصحفي..... 34

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية للمراسلين في ظل القانون الجديد 2023. 37

المطلب الأول: الوضع المعيشي والمهني للمراسل الصحفي 37

المطلب الثاني: التغطية الاجتماعية والتأمين والحقوق القانونية..... 40

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية والنضال من أجل الحقوق. 42

الفصل التطبيقي:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية..... 48

المطلب الأول: أداة قياس الدراسة..... 48

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة 49

المطلب الثالث: وصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة 50

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 57

المطلب الأول: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور الاصلاحات التي جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023..... 57

المطلب الثاني: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور الممارسات الصحفية في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14 66

المطلب الثالث: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14 74

خلاصة الفصل:..... 85

خاتمة:..... 87

قائمة المصادر والمراجع:..... 90

الملاحق..... 95

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس..... 51

الجدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب السن..... 51

الجدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي..... 52

الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية..... 53

الجدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المؤسسة العمومية..... 54

الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة..... 55

الجدول رقم (7): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول..... 57

الجدول رقم (8): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني..... 59

الجدول رقم (9): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث..... 60

الجدول رقم (10): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع..... 61

الجدول رقم (11): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس..... 63

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس..... 64

الجدول رقم (13): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول..... 66

الجدول رقم (14): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني..... 67

الجدول رقم (15): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث..... 69

الجدول رقم (16): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع..... 70

الجدول رقم (17): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس..... 71

الجدول رقم (18): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس 72

الجدول رقم (19): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السابع 73

الجدول رقم (20): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول 75

الجدول رقم (21): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني..... 76

الجدول رقم (22): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث..... 77

الجدول رقم (23): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع 78

الجدول رقم (24): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس..... 80

الجدول رقم (25): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس 81

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس..... 51

الشكل رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن..... 52

الشكل رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي 53

الشكل رقم (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية 53

الشكل رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المؤسسة العمومية 55

الشكل رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة..... 56

الشكل رقم (7): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول..... 58

الشكل رقم (8): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني..... 59

الشكل رقم (9): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 60

الشكل رقم (10): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 62

الشكل رقم (11): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس..... 63

الشكل رقم (12): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس 64

الشكل رقم (13): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول 66

الشكل رقم (14): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني..... 67

الشكل رقم (15): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث..... 69

الشكل رقم (16): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 70

الشكل رقم (17): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس..... 71

الشكل رقم (18): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس **72**

الشكل رقم (19): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع **73**

الشكل رقم (20): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول **75**

الشكل رقم (21): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني..... **76**

الشكل رقم (22): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث..... **77**

الشكل رقم (23): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع **78**

الشكل رقم (24): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس..... **80**

الشكل رقم (25): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس **81**

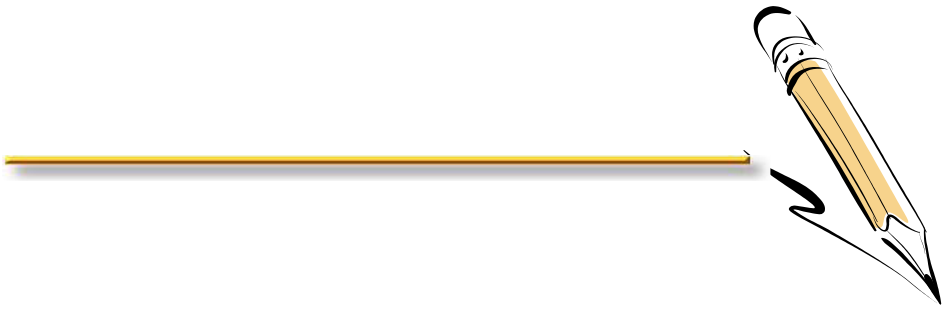

مقدمة

مقدمة:

يعتبر المراسل الصحفي أحد العناصر الأساسية في عملية الاتصال الإعلامي، فهو المصدر الرئيسي للأخبار والتغطيات الميدانية التي يتم تناولها وتحريرها في غرف الأخبار من قبل المعدين والمذيعين. يلعب المراسل دورًا حيويًا في تقديم الأخبار بشكل فوري، مما يسهم في تحقيق السبق المراسل الصحفي، خاصة في ظل تطور وسائل الإعلام الحديثة وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي كمصادر بديلة للأخبار، إن شبكة المراسلين تعد العمود الفقري للبرامج والنشرات الإخبارية، حيث تساهم تقاريرهم الحية والمسجلة في إثراء المحتوى الإعلامي وتوفير تغطية شاملة لما يحدث في مختلف المناطق، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

تزايدت أهمية المراسل الصحفي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية التي اجتاحت العديد من الدول، مثل الحروب والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية وحول العالم، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي شهدتها عدة دول. كل هذه الأحداث جعلت وسائل الإعلام المحلية والدولية تولي اهتمامًا كبيرًا بتوسيع شبكات مراسليها في تلك المناطق، بهدف مواكبة تطورات الأحداث لحظة بلحظة وتلبية احتياجات الجمهور في الحصول على المعلومات الدقيقة والموثوقة.

رغم الدور الكبير الذي يؤديه المراسل الصحفي في نقل الأخبار وتغطية الأحداث، إلا أن المراسلين غالبًا ما يواجهون تحديات كبيرة تتراوح بين المخاطر التي تهدد حياتهم أثناء أداء مهامهم الميدانية، وحتى قلة الاهتمام من المؤسسات الإعلامية والجمهور بعملهم مقارنة بالمذيعين أو العاملين في الأقسام الأخرى. هذا التهميش يظهر بشكل جلي في غياب برامج تدريبية متخصصة للمراسلين الصحفيين في مراحل الدراسة الأكاديمية، إلى جانب نقص الدراسات الأكاديمية التي تعنى بمهنة المراسل الصحفي على الرغم من كونها من أكثر المهن الصحفية التي تتطلب مهارات ميدانية متقدمة.

في السياق الجزائري، شهدت الصحافة العديد من التطورات من خلال دساتير ومواثيق وتشريعات تهدف إلى تنظيم المهنة وتحسين الأداء الإعلامي، بما يسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للصحفيين ويضمن حقوقهم في ممارسة عملهم بحرية ودون ضغوط. ومع ذلك، يواجه الصحفيون في الجزائر تحديات كبيرة، أبرزها القيود المفروضة على حرية التعبير، مما يعوق قدرتهم على الوصول إلى مصادر المعلومات ونقل الحقائق بشكل حر وغير مقيد. وقد كانت قوانين الإعلام، مثل القانون العضوي للإعلام 23/14، من أبرز القوانين التي أثرت بشكل مباشر على البيئة الإعلامية في الجزائر.

ومنذ صدور هذا القانون، ظهرت العديد من النقاشات حول تأثيره على حرية الصحافة وعلى أداء الصحفيين، حيث يرى البعض أنه أداة ضرورية لتنظيم العمل الصحفي وضمان مسؤوليته، في حين يرى آخرون أنه يشكل قيدًا على حرية الصحافة والإبداع الصحفي. تهدف هذه الدراسة إلى فهم اتجاهات الصحفيين الجزائريين تجاه هذا القانون من خلال تحليل آرائهم وتقييم تأثيره على عملهم اليومي.

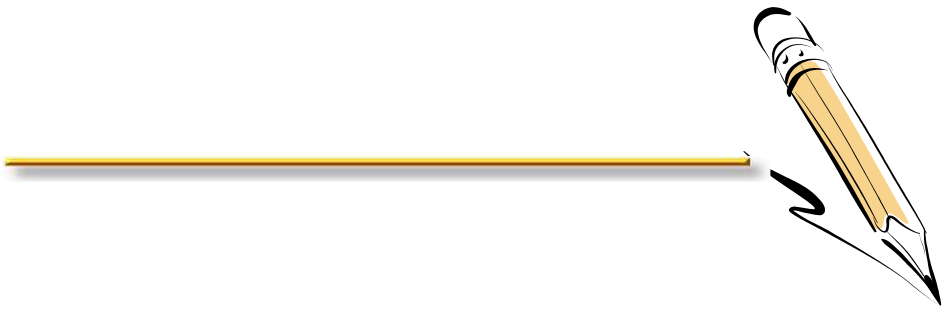

الإطار المنهجي

الإطار المنهجي:

1. إشكالية الدراسة:

يُعَدّ القانون العضوي للإعلام 14/23 في الجزائر موضوعًا جدليًا، إذ يتناول مختلف الجوانب المتعلقة بحرية الصحافة وممارسة المهنة الإعلامية. ومنذ صدوره، أثار هذا القانون نقاشًا واسعًا بين الصحفيين والمجتمع المدني، نظرًا لتأثيره على البيئة المهنية والاجتماعية للمراسلين وعلى المشهد الإعلامي بوجه عام.

يشكّل هذا القانون خطوة بارزة في تنظيم قطاع الإعلام في البلاد، لكنه في الوقت ذاته يثير مخاوف بشأن مدى تأثيره على حرية التعبير وممارسة الصحافة. فمع تطبيقه، يواجه الصحفيون الجزائريون تحديات جديدة في تواصلهم مع الجمهور وتغطية الأحداث، ما يجعل فهم مواقفهم وتفاعلهم مع هذا القانون أمرًا أساسيًا لاستيعاب طبيعة المشهد الإعلامي والديناميكيات السائدة.

نظرًا للدور المحوري للإعلام في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، يصبح من الضروري تحليل تأثير هذا القانون على عمل الصحفيين، وتكمن الإشكالية الأساسية في تحقيق التوازن بين ضمان حقوق الإعلاميين وتنظيم القطاع لضمان التنوع والجودة في المحتوى الإعلامي. كما يطرح القانون تساؤلات حول واقع المراسلين في ظل القيود والتحديات المرتبطة بحرية التعبير.

منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي، تم تصنيف الصحفي في الجزائر في عدة وظائف دون أن يتم اعتباره مهنته الأساسية. ففي ظل الفراغ القانوني الذي كان سائداً في البداية، كان الصحفي يُعتبر موظفًا ثم مناضلاً في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وحتى عام 1982 لم يكن الصحفي قد اكتسب الصفة المهنية. لكن مع أحداث أكتوبر 1988، ومع إصدار قانون الإعلام الثاني في الجزائر عام 1990، بدأت مرحلة جديدة حيث منح هذا القانون الصحفيين الصفة المهنية وأوضح حقوقهم وواجباتهم. إلا أن إعلان حالة الطوارئ في

1992 كانت له تداعيات كبيرة على وضع الصحفيين، حيث كان لها الأثر الأكبر في ظل التجاوزات الأمنية التي شهدتها البلاد، ما جعل الصحفي يُعتبر "مكافحًا" في الميدان.

ومع بداية عام 1999، اكتسب الصحفي صفة جديدة تتناسب مع الأحداث السياسية في تلك الفترة، مثل المصالحة الوطنية والوئام المدني، حيث أصبح يُنظر إليه كـ "عون دولة" من منظور السلطة. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للقانون العضوي الجديد الذي نظم عمل الصحفيين، بالإضافة إلى قانون بطاقة الصحفي الذي لا يزال قيد التنفيذ، إلا أنه لا يمكن إنكار التقدم الذي أحدثه في تحسين وضع الصحفيين في الجزائر.

من الناحية الاجتماعية، فقد عانى المراسلون الصحفيون من غياب التأمينات الاجتماعية والضمانات القانونية التي تضمن لهم الحماية في حالة تعرضهم للمخاطر أثناء تغطية الأحداث، سواء كانت أمنية أو اجتماعية. وكان الكثير منهم يعاني من مشاكل سكنية وصعوبة في توفير احتياجاتهم الأساسية نتيجة الرواتب المنخفضة. كما كانوا في كثير من الأحيان يتعرضون لضغوطات نفسية كبيرة بسبب التهديدات المباشرة أو غير المباشرة التي يتعرضون لها أثناء أداء مهامهم، سواء من السلطات أو من الأطراف الأخرى المتورطة في الأحداث التي يتم تغطيتها.

ورغم أهمية الدور الذي كان يلعبه المراسل الصحفي في نقل المعلومات وتحقيق التواصل بين الجمهور والأحداث، إلا أن تلك الظروف جعلت من هذه المهنة مهنة شاقة مليئة بالصعوبات، دون أن تحظى بالاهتمام المطلوب من الجهات الرسمية أو حتى من المجتمع ككل.

في هذا السياق، سنسلط الضوء على أبرز الجوانب المتعلقة بهذا القانون، من حيث التحديات التي يفرضها والفرص التي يوفرها للمراسلين الجزائريين والتأثير على أوضاعهم المهنية والاجتماعية على وجه الخصوص ولممارسة الصحافة في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق ونظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها التشريع الإعلامي في تحديد معالم وأشكال الممارسة الإعلامية وتحديد الأوضاع التي يعيشها المراسلون بأي بلد فقد ارتأينا

القيام بهذه والتي تمكننا من تسليط الضوء على الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل القانون الجديد 2023، انطلاقا من الإشكالية التالية: **ماهي الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل القانون الجديد 2023؟**

2. تساؤلات الدراسة:

- ما هي أبرز التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14؟
- ماهي أهم الاصلاحات التي جاء بها مضمون القانون العضوي للإعلام الجديد؟
- كيف عالج القانون العضوي للإعلام الجديد الممارسة الصحفية في القطاع العام والخاص وهل فرق بينهما؟

3. أهمية الدراسة:

تستمد دراستنا أهميتها من:

- تركز الدراسة على أهمية التشريعات والقوانين الإعلامية في الجزائر.
- تسلط دراستنا الضوء على الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل القوانين والتشريعات السارية.
- فهم كيفية تأثير التشريعات والقوانين الإعلامية على تحسين أوضاع المراسلين الصحفيين في الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

- الإلمام بالإطار القانوني والتنظيمي للإعلام في الجزائر، مع التركيز على التشريعات المتعلقة بالمراسلين.
- دراسة تأثير قانون الإعلام الجديد لسنة 2023 على الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين، وتحديد مدى تأثيره على ممارستهم للمهنة وعلى أوضاعهم الاجتماعية.
- استشراف مستقبل الممارسة الصحفية للمراسلين في ظل القوانين الجديدة والتحديات التي قد تواجههم.

- تسليط الضوء على آراء النخب الإعلامية والأكاديمية حول تأثير التشريعات الإعلامية الجديدة على واقع المراسلين.
- المقارنة بين بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية الجزائرية، سواء العمومية أو الخاصة، من حيث تأثير القانون الجديد على المراسلين.

5. أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- الاهتمام الشخصي بدراسة التشريعات الإعلامية وتأثيرها على الممارسة الصحفية.
- سد الفجوة البحثية الناتجة عن نقص الدراسات المتعلقة بالتنظيم القانوني للإعلام.
- تسليط الضوء على الأوضاع المهنية والاجتماعية التي يعيشها المراسلون في ظل التشريعات الجديدة.
- الإلمام بالقواعد القانونية التي تضمن ممارسة إعلامية مهنية وسليمة.

6. تحديد المفاهيم والمصطلحات:

- **المراسل:**

لغة:

مراسل من الفعل "راسل" مراسلة راسل فالنا أي بعث إليه بمبعوث أو خطاب أو رسالة.[1]

اصطلاحا :

هو صحفي مكلف مبهمة سواء محليا أو بالخارج من طرف صحيفة أو التلفزيون أو محطة إذاعية التابعة لها، يكلف المراسل الصحفي بتزويد مؤسسته بالأخبار بشكلٍ منتظم.[2]

إجرائيا:

هو الأذن التي تسمع بها الوسيلة الإعلامية وجمهورها، والعين التي يروي بها لبقية وسائل الإعلام والجمهور الذي يحيط بالمراسل الصحفي مكان تواجده.

[1] قوميشي ايمان: الوضعية القانونية لمراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر(دراسة ميدانية لعينة من المراسلين) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم الإعلام و الاتصال تخصص صحافة مطبوعة والكترونية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام و الاتصال، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، 2018-2019 ،ص6.

[2] قويشي إيمان، المرجع السابق، ص 6.

- **الأوضاع المهنية:**

يقصد بالأوضاع المهنية للمراسل الصحفي: طبيعة العلاقة التعاقدية التي تربطه بالمؤسسة الإعلامية، مستوى الأجر الذي يتقاضاه، ظروف العمل اليومية، مدى استقراره الوظيفي، واستفادته من التكوين والحماية القانونية أثناء مزاولة مهامه.

- **الأوضاع الاجتماعية:**

يقصد بالأوضاع الاجتماعية للمراسل الصحفي: مستوى معيشته العامة، بما يشمل دخله الشهري، ظروفه السكنية، استفادته من التغطية الصحية والضمان الاجتماعي، ومدى شعوره بالاستقرار والاندماج في محيطه الأسري والمهني.

- **قانون الإعلام:**

هو النظام القانوني ومجموع القواعد القانونية المنظمة المتعلقة بممارسة العمال والموظفون في إطار علاقة العمل، وهو جملة المواد والنصوص القانونية التي تسنها هيئات تشريعية مختصة، محرر كتابة تتضمن النقاط الضرورية الواجب التقيد بها، والخاصة بتنظيم مهنة الصحافة والنشاط الإعلامي وكل ما له صلة بهما.

7. منهج الدراسة:

يعرف كل من "باكسترون " و"سيزار " المنهج على أنه " أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد والمفردات والسلوكيات والإدراكات والمشاعر والاتجاهات"، وعليه فإن نوع المنهج المختار يفرضه موضوع البحث المختار والهدف المرجو من الدراسة، وبما أن الدراسة تهدف إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والمهنية للمراسلين فقد استعانت الدراسة بالمنهج المسحي الذي يعتبر الشكل الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات عندما تشمل الدراسة المجتمع الكلي أو تكون العينة كبيرة ومنتشرة بالشكل الذي يصعب الاتصال بمفرداتها، مما يوفر جانب كبير من الوقت والنفقات والجهد المبذول من خلال خطوات منهجية وموضوعية كما أن البراديغم المتبع هو براديغم الممارسة المهنية والذي يقوم على أن الناتج الاعلامي لا يتأثر فقط بالعوامل الخارجية كالبيئة أو السياق الاجتماعي أو جمهور

المتلقين ولكنه يتأثر أيضا وبدرجة كبيرة باتجاهات الممارسات المهنية في المؤسسة الاعلامية والتي تتأثر هي نفسها باتجاهات التنظيم وبنائه أهدافه داخل المؤسسات الاعلامية، ولذلك يقترح هذا البراديغم على الباحثين المهتمين بوسائل الاتصال الجماهيرية[1] يري طريقة جديدة لتناول هذا الموضوع و تتمثل في دراسة اتجاهات الممارسة المهنية من خلال وصف العقائد والأفكار والمبادئ الخاصة بالقائم بالاتصال ومستواها في مجالات التنظيم والادارة فإن اختيار المنهج المتبع في الدراسة لا يكون عشوائيا وإنما تفرضه طبيعة الموضوع ولأننا في دراستنا هذه نسعى إلى وصف الظاهرة وتحليلها فقد اعتمدنا المنهج المسحي باعتباره محاولة بحثية منظمة لتفريد وتحليل ووصف الوضع الراهن لموضوع أو ظاهرة.[2]

8. أدوات جمع البيانات:

الاستمارة:

هي تلك الأداة التي من خلالها مكن التعرف على آراء وأفكار المبحوثين، حول موضوع الدراسة، وتمتاز هذه الطريقة بكونها تساعد على جمع معلومات جديدة ومستمدة مباشرة من الواقع.

ويعتبر تصميم الاستمارة من أهم خطوات إنجاح البحث، وهي تحتاج إلى معرفة ودراية بأصول الاتصال بالأفراد، وصياغة الأسئلة وعلى الرغم من أن الاستمارات تختلف في تصميمها إلا أن هناك قواعد عامة ينبغي مراعاتها والاسترشاد بها حتى يأخذ تصميم الاستمارة دوره في إنجاح البحث.[3]

وقد اعتمدنا على ما يعرف باستمارة الاستبيان التي تعتبر أحد الوسائل العديدة للحصول على البيانات وهي أداة من أدوات البحث العلمي للحصول على الحقائق والتوصل إلى الواقع والتعرف على الظروف وأحوال دراسة المواقف والاتجاهات والآراء.

[1] موريس أنجرس (بوزيد صحراوي وآخرون، مترجم)، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات علمية، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 271.

[2] بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق البحوث، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 139.

[3] أحمد عبادة سرحان، الإحصاء الاجتماعي، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 13، ص 1993.

تم توزيع الاستمارة ورقية وإلكترونية إلى عينة من المراسلين الصحفيين العاملين في دار الصحافة بولاية المسيلة، بهدف رصد وتحليل أوضاعهم المهنية والاجتماعية في ظل التشريعات الإعلامية السارية.

9. عينة الدراسة:

العينة في البحث هي : طريق من طرق البحث وجمع المعلومات وتؤخذ عينة من مجموع ما للانتقال من الجزء الى الكل أو التوصل الى الحكم على المجتمع في ضوء بعض أفراده فهي حزب من الاستقراء وليست العينة إلا مثالا أو مجموعة من الأمثلة واستخلصوا منها أحكام فيها قدر من الاحتمال.[1]

وتعرف أيضا على أنها جزء من مجتمع البحث الذي تجمع منه البيانات الممكنة، وهي تعتبر جزء من الكل بمعنى أنه تأخذ مجموعة من الأفراد أو المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، وعليه وبالنظر أنه من الصعب على الباحث أن يتصل بعدد كبير من المعنيين بدراسته ليطبق جميع أدوات جمع البيانات و المعلومات التي تخص دراسته لذلك فهو ملزم باللجوء الى أسلوب انتقاء عينات تمثل جزء من وحدات المجتمع الأصلي حيث يجد أن العينة تعكس وتعبر على المجتمع الكلي، يمثل هنا مجتمع البحث الذي سنقوم بدراسته المراسلين لولاية المسيلة للحصول منهم على أجوبة عن الأسئلة المطروحة للوصول الى المعلومات والحقائق التي تفي بالغرض النهائي الى الدراسة وموضوع بحثنا يتعلق الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل قانون الإعلام الجديد 2023، استلزم أن نقوم بتحديد العينة بدقة لهذا الأساس قمنا باختيار العينة القصدية من المراسلين الصحفيين بولاية المسيلة حيث بلغ تعداد العينة المدروسة حوالي 30 عينة.[2]

مجالات الدراسة:

وتشمل مجالين وهما المجال الزمني والمكاني:

- **بالنسبة للمجال الزمني:**

[1] محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 381.
[2] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 286.

تمت هذه الدراس في الفترة الممتدة مع بداية الموسم الجامعي 2025/2024، وتمت مناقشة الموضوع مع عديد الأساتذة.

- **بالنسبة للمجال المكاني:**

تم إنجاز الدراسة الميدانية في ولاية المسيلة بمقر الصحافة لتواجد العديد من الصحفيين والمراسلين لمختلف وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية في القطاع العام والخاص.

10. الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من بين أهم الخطوات الموجودة في الإطار المنهجي، لهذا ينبغي على الباحث أن يقوم بقراءة دراسات لها علاقة مباشرة مع بحثه، بهدف الاستفادة منها، بحيث هي امتداد لبحوث سبقته، فالدراسات تكسب أهمية كبيرة في المساعدة على التحكم في موضوع البحث.

الدراسة الأولى: دراسة سامي علي مهني تحت عنوان :الممارسة الصحفية في الجزائر في ظل التشريعات الإعلامية الجديدة دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال للسنة الجامعية 2020/2019.

تتمحور الدراسة على التساؤل التالي:

- ما هو واقع حرية الممارسة الصحفية في الجزائر في ظل قانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014 حسب الصحفيين الجزائريين؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف ينظر الصحفيون الجزائريون إلى حرية الممارسة الصحفية في ظل قانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014؟
- ما هي الضمانات المتعلقة بحرية الممارسة الصحفية الواردة في التشريعات الإعلامية الجديدة "قانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014"؟

- ما هي الحقوق التي يكفلها قانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014 للصحفيين في الجزائر؟
- ما هي القيود والعراقيل التي تواجه الصحفيين الجزائريين في ممارسة المهنة الصحفية في ظل قانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014؟

أدوات الدراسة:

تم استخدام الاستمارة، والمقابلة العلمية كأداة تدعيمية وتكميلية للاستمارة بإجراء مقابلات مع صحفيين ومدراء وسائل إعلام عمومية وخاصة.

المنهج المتبع الخاص بالدراسة هو المنهج المسحي لكونه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الإعلامية.

مجتمع البحث: الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية المكتوبة والسمعية البصرية بالجزائر في القطاعين العام والخاص.

نتائج الدراسة:

- تتمتع الممارسة الصحفية في الجزائر بحرية نسبية وفقًا لما ينص عليه قانون الإعلام لعام 2012 وقانون السمعي البصري لعام 2014.
- تقلص هامش الحرية بعد صدور قانون الإعلام لعام 2012 وقانون السمعي البصري لعام 2014.
- لا يضمن قانون الإعلام لعام 2012 حرية إصدار الصحف، إذ يعتمد على نظام الترخيص، كما أن قانون النشاط السمعي البصري لعام 2014 لا يتيح فعليًا حرية إنشاء القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة في الجزائر.
- تشكل سلطة السمعي البصري عائقًا أمام العمل الإعلامي في الجزائر.
- تتمثل المعوقات والقيود التي تواجه حرية الصحافة والإعلام في التشريعات الإعلامية الجديدة، مثل قانون الإعلام لعام 2012 وقانون السمعي البصري لعام 2014، في

الرقابة على المضامين الإعلامية، وتدخل السلطة في عمل الصحافة، إضافة إلى المواد العقابية الواردة في هذين القانونين، والتي تشكل عائقًا أمام الممارسة الصحفية.

الدراسة الثانية: دراسة عبد العالي يوسفي بعنوان" التشريعات الإعلامية بالجزائر في ظل التعددية دراسة تحليلية لقوانين 1990-2001-2008-2012 وأثرها على الممارسة الصحفية من خلال عينة من الصحفيين". عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3.

تطرقت هذه الدراسة إلى أركان وضمانات حرية الإعلام والصحافة ومدى توافرها في التشريعات الجزائرية في مرحلة التعددية الإعلامية ، وذلك من خلال دراسة وتحليل قوانين الإعلام والتشريعات المتعلقة بهذا القطاع وهي قانون الإعلام 1990، تعديل قانون العقوبات 2001، النظام النوعي لعلاقات العمل 2008 المتعلق بالجانب المهني والاجتماعي للصحفيين، قانون الإعلام 2012 وأخيرا التعديل الدستوري 2016، حيث بينت الدراسة إلى أي مدى وفرت هذه التشريعات ضمانات لحرية الصحافة والإعلام ، منها حرية إصدار الصحف دون ترخيص ، حق الحصول على المعلومات، عدم وجود رقابة سابقة عن النشر، عدم التدخل المباشر للسلطة التنفيذية في عمل وسائل الإعلام، حرية الرأي والتعبير والنقد، وضمان عدم تقييد الصحفيين بالمواد القانونية العقابية التي تعيق حرية العمل الصحفي. من جهة ثانية حاولنا معرفة انعكاس هذه التشريعات والقوانين على المهنة الصحفية ومدى توفيرها لمناخ ملائم للعمل الصحفي، من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة من الصحفيين في مختلف وسائل الإعلام الجزائرية توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها تباين مدى توافر بعض ضمانات حرية الإعلام بين قانوني الإعلام 1990 و2012 فيما يتعلق بحرية إصدار الصحف و فيما يتعلق بضمان عدم الضغط على الصحفيين وتقييدهم بالعقوبات ، وفيما تحسنت بعض الضمانات مازالت عدة نقائص قانونية لتحسين ظروف المهنة الصحفية ، كإعادة النظر في مواد قانون الإعلام 2012 المتعلقة بإصدار الصحف والنشريات وتعديلها بإلغاء المواد التي تنص على الترخيص ،و ضرورة إصدار النص

التطبيقي لقانون الإعلام 2012 المتعلق بإنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة كهيئة تنظيمية مستقلة ، وضرورة إصدار قانون خاص بالحصول على المعلومات ، و إصدار قانون أساسي للصحفيين، و ضرورة تحرير الإشهار العمومي من احتكار السلطة لأنه يمثل وسيلة ضغط على وسائل الإعلام و الصحفيين في عملهم حسب ما أوضحته نسبة معتبرة من أفراد العينة المدروسة، فهو يعتبر نوع من أنواع الرقابة المسبقة على حرية الصحافة والإعلام.

- **إشكالية الدراسة:**

ما طبيعة التشريعات المنظمة لقطاع الإعلام بالجزائر في ظل التعددية؟

- **تساؤلات الدراسة:**

- ما مدى توفير هذه التشريعات لضمانات حرية الصحافة والإعلام؟
- هل تحقق هذه القوانين التوازن بين حقوق الصحافة وحريتها وحقوق الأفراد والمجتمع؟
- ما مدى اطلاع الصحفيين بالجزائر على قوانين الإعلام وتشريعاته وأخذها بعين الاعتبار في ممارسة المهنة؟
- ما الذي جاء به قانون الإعلام 1990 والنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين لسنة 2008؟
- ما هي ضمانات حرية الإعلام من خلال قانون الإعلام الجديد 2012 ومدى انعكاسه على العمل الإعلامي؟

- **أدوات الدراسة:**

- المقابلة.
- الاستمارة.

- **المنهج المتبع:** منهج المسح الذي يصور ويوثق وقائع واتجاهات حاصلة ويشرح ويفسر الظاهرة من خلال فئات التحليل وعناصرها.
- **مجتمع البحث:** الصحفيين العاملين في المؤسسات العمومية والخاصة.

- **العينة** 120 :صحفي.
- **نتائج الدراسة:**

- أكثر من ثلثي العينة المدروسة يرون أن مستوى حرية الإعلام في الجزائر يتراوح بين مقبول ومتوسط بنسبة 69%، بينما الم ا يرى ربع أفراد العينة أنه متلقي بنسبة 25.7% أي ربع العينة، ونسبة ضعيفة جدا يرون أن بنسبة 5.1% ومنه يمكننا القول أن حرية الإعلام في الجزائر ما زالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب من الأسرة الإعلامية.
- ثلث عينة البحث 35.74% من الصحفيين ترى أن أهم عوائق وقيود حرية الإعلام تعود بالدرجة الأولى إلى غياب قواعد منظمة الممارسة للمهنة وهذا في رأينا راجع إلى المرحلة الحالية التي تشهد فوضى في التشريع الإعلامي وتنظيم المهنة، بالإضافة إلى تأخر صدور النصوص التطبيقية لقانون الإعلام 2012 كعدم تأسيس سلطة ضبط الصحافة للمكتوبة، وعدم صدور القانون الأساسي للصحفي.
- نصف العينة المدروسة تقريبا 47.9% ترى أن قانون الإعلام 2012 يضمن إلى حد ما حرية الصحافة المكتوبة وهذا ما يفسر لوجود عراقيل وشروط إصدار الصحف وعدم إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وتدخل الوزارة الوصية في تنظيمها، وينقسم باقي العينة بين من يرون أن قانون الإعلام لا يضمن حرية الصحافة المكتوبة بنسبة فيما يرى منهم أنه يضمن حرية الصحافة المكتوبة.
- ومن أهم عوائق حق الحصول على المعلومات حسب الصحفيين بالعينة المدروسة رفض منح المعلومة والوثائق بنسبة 16.8% وهذا راجع إلى غياب قوانين ملزمة للمسؤولين، ونسبة 15.6% يرون أنعدم وجود ضمانات وآليات قانونية ترغم المسؤولين والجهات المعنية على إعطاء المعلومة يعد من عوائق الوصول إلى المعلومة خاصة مع علم تحديد القانون المدة والإجراءات التي تلزم الهيئات المعنية بتقديم المعلومة، ثم تليها عوائق تقرب المسؤولين من الإدلاء بالتصريحات

والمعلومات وكذلك تماطل الهيئات الرسمية والمؤسسات في تقديم المعلومة في حينها بنسبة تراوح 14%، وكذلك تبرير المسؤولين بوجود تعليمات فوقية بعدم منح المعلومة بالنسبة للصحفيين الجزائريين متعددة وبنسب متقاربة وكانت هذه هي أهم العوائق التي تعرقل العمل الصحفي.

الدراسة الثالثة: دراسة بوجمعة رضوان سنة 2008 بعنوان (الصحافي والمراسل الصحافي في الجزائر دراسة سوسيو–مهنية):

قسم الباحث هذه الدراسة حول الصحافي والمراسل الصحافي في الجزائر دراسة سوسيو مهنية" إلى شقين حيث جاء الشق الأول بعنوان الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية وقد استهلها بمجموعة من الأسئلة. كيف عرف الخطاب الرسمي عمل الصحافي؟ وكيف تطور مفهوم الصحافي في المواثيق والخطابات الرسمية منذ استقلال الجزائر 1962 إلى (2005)؟ وما هي هوية الصحافي في الجزائر من خلال المواثيق والخطابات الرسمية؟

حاول الباحث أن يرسم لنا الصورة التي تعطيها السلطة للصحافي، وتطور هذه الصورة. وبعدما استعرض مختلف هذه الفترات توصل إلى أن كل المواثيق والخطابات الرسمية في الجزائر ومنذ 1962 إلى 1988، كانت تعتبر الصحافي موظفا مناضلا مدافعا عن الثورة وملتزما بإيديولوجيات الثورة وناطقا رسميا لها، بعدها عرفت الخطابات والوثائق الرسمية في الجزائر تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة بين 1989 و1992، فلأول مرة منذ الاستقلال تحدثت القوانين والبيانات الرسمية عن التأهيل وآداب وأخلاقيات المهنة. أما في الفترة التي تبدأ من سنة 1992 إلى غاية ،2004 فنلاحظ ذلك التذبذب في الخطاب الرسمي، الذي أصبح يعرف الصحفي على أنه المكافح" و"الوطني" و"عون الدولة" وغيرها من الأوصاف التي تبقى بعيدة عن المهنية وقريبة من الشعارات السياسية، إذ أن علاقة الصحفي بالسلطة هي علاقة تتطور وتتغير بتغير الوضع السياسي ونوع النظام السياسي وهي علاقة تفرضها السلطة ويرضى بها الصحافي.

بعدها انتقل الباحث إلى الشق الثاني والمتمثل في دراسة المراسلين المحليين، انطلق هذا البحث من تحقيقات ميدانية تمت طوال سنتين كاملتين سعت للإجابة عن مجموعة من الانشغالات التي شكلت صلب توجهات البحث في مجال علم اجتماع المراسلين، وكان الهدف من هذه التحقيقات معرفة الخصائص والسمات العامة لمراسلي الصحف المكتوبة الجزائرية عمومية كانت أو خاصة من حيث تحديد فئات السن والجنس والأصول الاجتماعية التي ينحدر منها المراسلون، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي للمراسل وظروفه المعيشية والمهنية. من هذا التحقيق دراسة مراسلي كل الصحف الجزائرية – التي كانت تصدر إلى غاية منتصف سنة –2004 في سبع ولايات من الشرق والغرب والوسط، وتمثلت في ولايات البويرة (30) مراسلا)، بجاية (40) مراسلا)، وهران (34) مراسلا) الشلف تيبازة (30) مراسلا) تيزي وزو (101) مراسلا) بومرداس (18 مراسلا). وشمل التحقيق الذي استخدم الاستبيان 273 مراسلا صحفيا وهو عدد المراسلين الذين قبلوا الرد على الأسئلة من مجموع 350 مراسلا مستجوبا.

وقد توصل التحقيق إلى النتائج التالية:

لا تمثل المرأة أكثر من 19% من مجموع المراسلين إذ أن أغلبية المراسلين الصحفيين في الولايات موضوع الدراسة هم من الرجال، حيث يبلغ عددهم 219 مراسلا من مجموع 273 أكثر من 62 % من المراسلين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة، ما يقابله 170 مراسلا، وتحتل الفئة من 25 إلى 30 سنة المرتبة الأولى من حيث عدد المراسلين بـ 102 مراسلا، أي 37.38 % من العدد الإجمالي للمراسلين وأن أكثر من 25% لا يملكون أية شهادة جامعية.

- أكثر من 60% لم يتلقوا أي تكوين في الصحافة، ما يقابله 165 مراسلا صحفيا.
- أكثر من 48% لا يحترفون المهنة، بمعنى أن 133 مراسلا لا تشكل مهنة الصحافة المصدر الأساسي الذي يعيشون منه.
- أكثر من 58% من المراسلين يتقاضون أقل من الأجر الأدنى، أي 160 مراسلا.

- أكثر من 57% غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، وهو ما يعنيان 158 مراسلا لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية.
- أكثر من 60% من المراسلين يفرضون الرقابة الذاتية على كتاباتهم، إذ اعترف 164 مراسلا صحفيا بممارسة الرقابة الذاتية على كتاباتهم خوفا من المخاطر التي تلاحقهم.
- أكثر من 60% يراسلون الصحف باللغة الفرنسية بمعنى أن 164 مراسلا صحفيا يعملون لصالح الصحف الصادرة باللغة الفرنسية.
- أكثر من 87 % يعملون للصحف الخاصة 240 مراسلا صحفيا يعملون لصالح الصحف الخاصة بينما يعمل 33 مراسلا فقط لصالح صحف عمومية.
- أكثر من 41% عمرهم المهني لا يتجاوز 03 سنوات، إذ أن 113 مراسلا أقدميتهم في الصحافة تتراوح من سنة إلى 03 سنوات.
- تعتبر هذه الدراسة مهمة بالنسبة لنا لفهم الواقع السوسيومهني للصحافي، حيث أعطتنا صورة عن حالة الاستقرار والمعانات التي يعيشها المراسل الصحفي في الجزائر في مرحلة التعددية

الدراسة الرابعة: دراسة عواطف عبد الرحمان بعنوان (القائم بالاتصال في الصحافة المصرية):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخريطة الاجتماعية والمهنية للصحفيين المصريين من خلال الاقتراب العلمي لطبيعة العمل الصحفي في مصر من حيث ظروف ممارسته ومعايير تقييم الأداء المهني والعلاقات بين الصحفي ورؤسائه ثم مع زملائه في داخل المؤسسات الصحفية ثم رصد علاقات الصحفي خارج المؤسسات الصحفية مع مصادره ومع نقابة الصحفيين ثم مع قرائه وقد تم الاستعانة بعدة مناهج لتحقيق رؤية شاملة لكافة أبعاد الظاهرة المدروسة، إذ استعمل منهج المسح الإعلامي بالنسبة للمؤسسات الصحفية ومنهج المسح الاجتماعي بالنسبة لجمهور الصحفيين، كما استخدم المنهج المقارن

لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الصحفية من ناحية وبين جمهور الصحفيين المنتمين لكل مؤسسة، كذلك تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي في معالجة الجوانب الكمية في الدراسة. أما عن أدوات جمع البيانات فقد تم الاعتماد على الملاحظة العلمية والمقابلات العلمية وكذا استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة البحث، إذ بلغت 426 صحفيا وصحفية تم سحبها بأسلوب العينة المتعددة المراحل لتمثيل جميع المؤسسات الصحفية في مصر وقد أسفرت الدراسة على ما يلي:

- تفاوتت أعمار الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث وتقع النسبة الأكبر من الصحفيين في فئة العمر بين الثلاثين وأقل من الأربعين عاما، إذ بلغت نسبتهم 2-41 %.
- ظهر من التحليل أن النسبة الأكبر من عينة البحث حاصلين على مؤهل جامعي متخصص في الصحافة والإعلام، إذ بلغت نسبتهم 41.8%.
- أماعن الحالة الاجتماعية للصحفيين، فقد اتضح أن معظمهم متزوجون بنسبة 71.2%
- كشفت نتائج البحث أن معظم أفراد العينة من الصحفيين 55 % منهم لم يشاركوا في أيه دورات تدريبية تأهيلية أو تخصصية أو أثناء عملهم، وأن الذين أتيحت لهم المشاركة في هذه الدورات لا تزد نسبتهم عن ،29.8%، وهذه الدورات البعض منها نظمتها جهات داخلية في حين البعض الآخر نظمتها جهات خارجية، وتراوحت مدتها بين أسبوع وستة أشهر، إذ ذكر اغلب الصحفيين الذين شاركوا في مثل هذه الدورات أنهم استفادوا منها إلى حد كبير .
- اتضح أن نسبة 51.9% من عينة الدراسة ذكروا أنهم بدعوا العمل بالصحافة معتمدين على جهودهم الشخصية أي دون وساطة، إذ رأت نسبة 32% من عينة البحث أن أقرب الطرق للمثالية والتي ينبغي إتباعها للالتحاق بمهنة الصحافة في مصر هي أن الراغب بمبادرة ذاتية منه مع توفر العلم التام بأصول الصحافة.

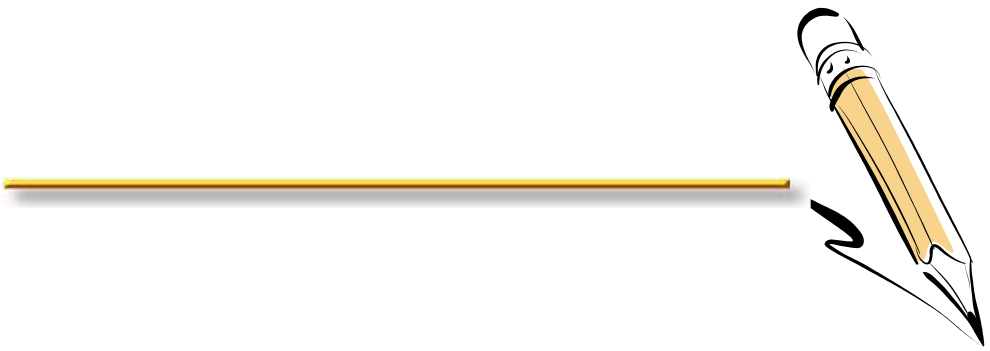

الفصل الأول:

الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين

الفصل الأول: الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين.

المبحث الأول: الأوضاع المهنية للمراسلين في ظل القانون الجديد 2023.

المطلب الأول: مهام ومسؤوليات وأخلاقيات المراسل الصحفي.

يُعد المراسل الصحفي من أهم العناصر في العمل الإعلامي الميداني، إذ يقع على عاتقه الدور الأساسي في جمع المادة الخام للمحتوى الإخباري، وصياغته وتقديمه بموضوعية واحتراف لجمهور متعطش للمعلومة الدقيقة والفورية. يمثل المراسل جسرًا حيًا بين الوقائع كما تحدث على الأرض وبين الجمهور الذي يتلقاها، ما يجعله في مقدمة الصفوف التي تواجه التحديات الإعلامية، لا سيما في زمن تتسارع فيه الأحداث وتتنافس فيه الوسائل على السبق الصحفي والمصداقية[1].

أولا: المهام والمسؤوليات:

1. جمع وتحليل الأخبار والمعلومات

- **استقصاء ميداني دقيق** :يقوم المراسل بالبحث والتحري الميداني، مستخدمًا شبكة من المصادر الرسمية وغير الرسمية، للتوصل إلى أخبار دقيقة وغير محرفة.
- **تعدد المصادر** :لا يكتفي بمصدر واحد بل يعمل على تقاطع المعلومات، ما يعزز مصداقية المحتوى الإخباري ويقلل من نسبة الوقوع في التضليل أو الخطأ.
- **الرصد المستمر** :يتابع الأحداث محليًا ودوليًا على مدار الساعة عبر الميدان، منصات الإعلام التقليدي، ومواقع التواصل الاجتماعي.

2. الصياغة المهنية للمواد الإخبارية

- **التحرير الاحترافي** :يصوغ الأخبار والتقارير بلغة إعلامية دقيقة، تراعي قواعد النحو والأسلوب، وتُبرز العناصر الخبرية الأساسية: من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ كيف؟ ولماذا؟

[1] قاسمي سليمة، شداد إكرام، لعلق جميلة، إسهامات المراسل الصحفي في إيصال انشغالات المواطنين، دراسة ميدانية على عينة من المراسلين الصحفيين، مذكرة تخرج لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص اتصال والعلاقات العامة، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تيارت، الجزائر، ص 31.

- **الكتابة متعددة الوسائط** :يتقن كتابة الأخبار المرئية، المسموعة، والمقروءة، ويكيّف أسلوبه وفق الوسيلة (تلفاز، إذاعة، صحافة مكتوبة، صحافة إلكترونية.(
- **تكييف المحتوى مع الجمهور** :يصوغ الأخبار بأسلوب يراعي اهتمامات الشريحة المستهدفة ثقافيًا واجتماعيًا، وبما يضمن جذب المتلقي ومشاركته.

3. التغطية الميدانية المباشرة

- **الحضور في موقع الحدث** :التواجد الفعلي في أماكن الأحداث الساخنة مثل المؤتمرات، الاحتجاجات، الكوارث، والحروب، لنقل الحقيقة مباشرة.
- **التقارير الحية** :القدرة على تقديم تقارير مباشرة من مواقع الأحداث مع التحلي بالثقة، سرعة البديهة، والقدرة على التعامل مع الظروف الطارئة.
- **التوثيق البصري والسمعي** :استخدام تقنيات التصوير، التسجيل، والنقل الحي لتوثيق الحدث وتقديمه بأقصى درجات الواقعية.

4. المهارات الاتصالية والتحليلية

- **إجراء المقابلات** :إعداد وتنفيذ مقابلات مع مسؤولين، خبراء، أو شهود عيان، واستخلاص تصريحات محورية تدعم الخبر.
- **التحليل السياقي** :لا يكتفي بعرض الخبر، بل يربطه بالسياق العام ويقدّم رؤى تحليلية تُثري الفهم العام للحدث.
- **المواكبة الرقمية** :تحليل محتوى المؤثرين، المدونين، والاتجاهات الرائجة على وسائل التواصل، ودمجها ضمن التقارير حين تكون ذات صلة.

5. ضبط الجودة والتحقق من المعلومة

- **التدقيق اللغوي والمحتوائي** :مراجعة النصوص وتحريرها لضمان خلوها من الأخطاء اللغوية والمعلوماتية.
- **التحقق المهني** :**(Fact-checking)** استخدام أدوات وتقنيات تحقق لرصد المعلومات الكاذبة أو المغلوطة، والتأكد من صحة الصور والمصادر.

- **مراجعة قبل النشر أو البث** :التأكد من اكتمال عناصر المادة الإخبارية وتوافقها مع المعايير التحريرية للوسيلة.

6. التنسيق والتعاون المهني

- **التنسيق مع غرفة الأخبار** :التواصل الدائم مع رؤساء التحرير ومنسقي المحتوى لضبط توقيت النشر وتسلسل الأحداث.
- **العمل الجماعي** :الانخراط في فرق العمل الصحفي ضمن بيئة إنتاج جماعية، وتبادل المعلومات والأفكار لرفع جودة المادة المقدمة.
- **المرونة في التغطية** :القدرة على العمل في ظروف مختلفة، والتفاعل مع مستجدات اللحظة بكفاءة وسرعة.

7. الالتزام المهني والأخلاقي

- **الحياد والموضوعية** :الابتعاد عن الانحياز السياسي أو العقائدي، ونقل الأخبار دون توجيه أو تحوير.
- **الالتزام بأخلاقيات المهنة** :احترام خصوصية الأفراد، تجنب إثارة الفتن، الامتناع عن نشر العنف أو التمييز.
- **المسؤولية الاجتماعية** :مراعاة الأثر الاجتماعي والنفسي لما يتم نشره من محتوى، خاصة في أوقات الكوارث أو الأزمات.

8. إدارة الوقت والضغوط

- **العمل تحت الضغط** :التعامل مع ضغوط الوقت والأحداث الطارئة دون التأثير على جودة الأداء.
- **الالتزام بالمواعيد النهائية** :تسليم التقارير والمقالات ضمن الجداول الزمنية المحددة دون تأخير.
- **الاستعداد الدائم** :أن يكون جاهزًا دائمًا للانتقال السريع نحو أي حدث عاجل يستدعي تغطية فورية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على عمل المراسل الصحفي.

أولا: الأداء المهني للمراسل الصحفي.

يُطلق مصطلح "الأداء" على مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بسلوك الموظف داخل بيئة العمل، ويُقصد به بشكل عام مدى التزام الموظف بواجباته الوظيفية، وتنفيذه للمهام الموكلة إليه بكفاءة ومسؤولية. كما يشمل الأداء تحمّل الأعباء الوظيفية، والالتزام بأخلاقيات العمل وآدابه داخل المؤسسة، إلى جانب الانضباط في مواعيد الحضور والانصراف وفقًا لساعات العمل الرسمية.

يقصد بالأداء المهني الصحفي: الممارسة الصحفية بمعنى إنتاج المادة الصحفية منذ وعرضها على صفحات الصحيفة في شكل جذاب ومشوق. [1]

يشير الأداء المهني إلى مستوى الإنجاز والكفاءة في تنفيذ المهام ضمن المهن والوظائف التي تتطلب معرفة متخصصة ومهارات محددة. وغالبًا ما تُكتسب هذه المهارات من خلال التعليم الرسمي والدورات التدريبية المتخصصة، وليس فقط عن طريق الخبرة العملية.

ويستند الأداء المهني إلى أسس نظرية وعلمية، ويُطبَّق ضمن نطاق مهن تتسم بمكانة مرموقة في المجتمع، حيث يشغلها خبراء تلقوا تدريبًا فنيًا عالي المستوى. وتشمل هذه المهن، على وجه الخصوص، المهن الفنية العليا التي تتطلب مزيجًا من المعارف المتعمقة، والخبرات المتراكمة، والمهارات المتقدمة التي يستلزمها المجتمع لتلبية احتياجاته المتطورة.[2]

ويرى أحمد أن الأداء الإعلامي هو: مخرجات العملية الاتصالية أو المنتج النهائي لهما متمثلا في النص الإعلامي، الذي يعد نظاماً عاماً تتكون ملامحه وخصائصه نتيجة تفاعل

[1] علم الدين، مستحدثات الفن الصحفي في الجريدة اليومية: دراسة تطبيقية على الصحافة اليومية المصرية، ص 447.

[2] يوسف عوض المشاقبة، المراسل الصحفي ودوره في إثراء النشرات الإخبارية في التلفزيون الأردني، الرسالة استكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام قسم الإعلام كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط أيار، 2018م، ص 46.

عوامل أو نظم داخلية عديدة تدخل في تكوينه، بالإضافة إلى عوامل أو نظم أخرى مثل الإدارة الصحفية والإعلانات والتوزيع، والتكنولوجيا المطبقة.[1]

يرى الباحث أن الأداء المهني يُعد نشاطًا يعكس درجة التفاعل بين الفرد والبيئة التي ينتمي إليها، ولا يظهر هذا الأداء إلا استجابةً لضغوط داخلية تنبع من داخل الفرد ذاته. ويتحقق الأداء نتيجة توافق وتفاعل متوازن بين القوى الداخلية للفرد (مثل الدوافع والميول) والقوى الخارجية المحيطة به (مثل البيئة المهنية والاجتماعية)، مما يؤدي في النهاية إلى تجلي الأداء في سلوكه المهني.

يمكن تقييم الأداء المهني للمراسل الصحفي من خلال ثلاثة عناصر أساسية:

1. **الجهد:** ويقصد به مقدار الطاقة الجسدية والعقلية التي يبذلها الفرد أثناء تأديته لمهامه، والتي تتأثر بدرجة الدعم والتحفيز الذي يتلقاه من محيطه المهني.
2. **القدرات:** وتشير إلى الخصائص والمهارات الشخصية التي يمتلكها الفرد وتُمكّنه من أداء وظيفته بكفاءة. وتتميز هذه القدرات بثبات نسبي، ولا تتغير بسرعة خلال فترات قصيرة.
3. **إدراك الدور والمكانة:** وهو إدراك الفرد لما يُنتظر منه في إطار دوره المهني، وتوجيه جهوده وسلوكه بما يتناسب مع متطلبات هذا الدور والانطباع الذاتي عن مكانته داخل المؤسسة.[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة على أداء المراسل الصحفي

تتعدد العوامل التي تؤثر على القائم بالاتصال أثناء صياغته للمحتوى الإعلامي وتحديده لأهداف الرسالة والوظائف المرجو تحقيقها من خلالها. ويُعد الوقوف على هذه العوامل والقوى المؤثرة في مضمون الرسالة الإعلامية التي يقدّمها القائم بالاتصال أمرًا بالغ الأهمية لفهم الظاهرة الإعلامية وتفسيرها بشكل علمي دقيق.

[1] حفيظة إيمان، دور مهارات الاتصال لدى المراسل الصحفي وعلاقتها بالأداء المهني: دراسة مسحية على عينة مراسلي ولاية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، الجزائر، ص 34.

[2] عكاشة، أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات في فلسطين، ص 35.

فالعوامل المؤثرة لا تقتصر على الجوانب الفردية المتعلقة بالقائم بالاتصال نفسه، بل تشمل أيضًا مؤثرات مؤسسية، وثقافية، وسياسية، واجتماعية، تلعب جميعها دورًا في تشكيل طبيعة الرسالة الإعلامية وتوجيه أهدافها.

إن تحليل هذه المؤثرات يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم كيفية إنتاج المضمون الإعلامي، والوقوف على السياقات التي تحكم العملية الاتصالية، ما يساهم في تقييم أكثر عمقًا لمحتوى الرسائل الإعلامية وتأثيرها على الجمهور.

1. **العوامل الذاتية المؤثرة على أداء المراسل الصحفي:**

يشير كلٌّ من مكاوي والسيد إلى أن العوامل الذاتية لدى المراسلين الصحفيين تُعد من أبرز المحددات التي تؤثر في عملية انتقاء ومعالجة الأخبار. وتتمثل هذه العوامل في مجموعة من الخصائص الفردية التي تختلف من شخص لآخر، مثل القيم، والمعتقدات، والميول، والخبرات الشخصية، والتي تشكّل مجتمعةً إطارًا دلاليًا خاصًا بكل مراسل.

هذا الإطار الدلالي يُوجّه تفكير المراسل ويؤثر في تفسيره للوقائع، كما يسهم في تحديد اختياراته لما يجب تضمينه أو استبعاده من المادة الصحفية. وبالتالي، تلعب هذه العوامل الذاتية دورًا حاسمًا في تشكيل السلوك الاتصالي للمراسل في مختلف المواقف المهنية.[1]

يتضح من خلال الدراسات أن اختلاف نظرة القائمين بالاتصال إلى أهمية الأحداث وانتقاء مضمون الرسالة الإعلامية يرتبط ارتباطًا وثيقًا باختلاف خصائصهم الفردية. فكل قائم بالاتصال يتفاعل مع الحدث الإعلامي من منطلق طبيعته الشخصية ومكوناته الثقافية، والنفسية، والاجتماعية، إضافة إلى مستواه التعليمي، واتجاهاته، وعقيدته، وخبراته السابقة.

ويُشير عبد الحميد إلى أن السمات والخصائص الشخصية للقائم بالاتصال تلعب دورًا حيويًا في ممارسته لدور "حارس البوابة الإعلامية"، حيث تؤثر مجموعة من العوامل مثل : النوع، والعمر، والدخل، والانتماء الطبقي، والمستوى التعليمي، والانتماءات الفكرية أو

[1] حفيظ إيمان، دور مهارات الاتصال لدى المراسل الصحفي وعلاقتها بالأداء المهني ..، المرجع السابق، ص 37.

الدينية، والإحساس بالذات في اختياراته التحريرية وفي تقييمه لما يُعد جديرًا بالنشر أو الحذف.

وبذلك، يصبح المضمون الإعلامي انعكاسًا لتفاعل معقد بين العوامل الذاتية للفرد والمؤثرات المحيطة به، مما يجعل تحليل شخصية القائم بالاتصال جزءًا أساسيًا لفهم السياسات التحريرية والرسائل الإعلامية المنتجة.

تشكل الاتجاهات والقيم الشخصية، إلى جانب الخلفيات الاجتماعية والسياسية والثقافية، والخبرات المكتسبة، والتصور المهني للدور الإعلامي، إطارًا فكريًا وعمليًا يؤثر بشكل مباشر في اختيارات القائم بالاتصال ومعالجته للموضوعات التي يتناولها.

فالقيم الذاتية تُسهم في تشكيل درجة القناعة الشخصية لدى القائم بالاتصال، كما توجه إدراكه للواقع المحيط، ومدى استيعابه لاحتياجات المجتمع الذي يعمل ضمنه وينتمي إليه.

وقد ركزت العديد من الدراسات على دور القيم الشخصية في توجيه اختيارات القائمين بالاتصال نحو مجموعة معينة من الأخبار دون غيرها، إلا أن هذه الدراسات تعرضت لانتقادات متعددة، حيث انطلقت أغلبها من فرضية أن القائم بالاتصال يخضع بشكل سلبي ومباشر لتأثير معتقداته وقيمه الخاصة، دون اعتبار لعوامل الإرادة الفردية والتفاعل المعقد مع السياق المهني.

ومن المهم الإشارة إلى أن القيم الشخصية لا تتكوّن في فراغ، بل هي نتاج لسياق اجتماعي، وثقافي، ومؤسسي معين، له أثر واضح في تشكيل منظومة التفكير والاختيار لدى العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية، بما في ذلك الصحف ووسائل الإعلام المختلفة.[1]

وتتضمن العوامل مجموعة من العوامل الذاتية أهمها:

- تُعد الخبرة من العوامل الجوهرية التي تؤثر في كفاءة الأداء المهني، وهي نتاج تراكمي لمجموعة من العناصر مثل: التدريب، والتجربة العملية، والقدرات الذهنية، ومستوى الذكاء، والإنجازات المهنية، والمكانة الاجتماعية. وتُعرف الخبرة بأنها

[1] عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال: المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، ص 94.

امتلاك الفرد لمعارف دقيقة وصحيحة حول موضوع معين، سواء في سياق الحديث أو التحليل.

وتكتسب الخبرة قيمتها من خلال عدد السنوات التي قضاها الفرد في ميدان العمل، إلى جانب التجارب التي مر بها خلال حياته المهنية والشخصية. وتُعد عنصرًا حاسمًا في مهنة المراسل الصحفي، خاصةً عند المفاضلة بين مرشحين يمتلكان مؤهلًا علميًا متماثلًا، حيث تُمنح الأفضلية غالبًا لمن يتمتع بخبرة أوسع، لما لها من دور في تعزيز سرعة الأداء، وعمق الفهم، ودقة المعالجة الصحفية. [1]

- يُعد الانتماء أحد المحددات الأساسية في تكوين الشخصية الفردية، لما له من دور بارز في تشكيل طريقة التفكير وأنماط التفاعل مع المحيط الاجتماعي. فالإنسان ينتمي إلى مجموعة من الجماعات المرجعية التي تؤثر في سلوكياته وقراراته، كالجماعات التعليمية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. وتُعد هذه الجماعات مرجعًا رئيسيًا للفرد، إذ يشارك أعضاءها في الدوافع والميول والاتجاهات، ويستند إلى قيمهم ومعاييرهم عند اتخاذ قراراته أو ممارسة سلوك معين.

وفي السياق المهني، يتجلى أثر الانتماء بشكل واضح في أداء الصحفي، حيث يتحدد موقفه من مؤسسته الإعلامية بناءً على شعوره بالانتماء إلى مهنته، ومكان عمله، وشهرته داخل الوسط الإعلامي. كما أن اختياره للعمل في صحيفة بعينها يعكس توافقه مع الخط التحريري، والسياسات الفكرية، والأهداف التي تسعى الصحيفة لتحقيقها.

إن هذا الانسجام بين الصحفي واتجاهات مؤسسته يعزز من شعوره بالرضا الوظيفي، ويزيد من التزامه المهني، مما ينعكس إيجابيًا على جودة الأداء وارتفاع مستوى الإنجاز. وكلما كان انتماء الصحفي لعمله ومؤسسته أقوى، ارتفع مستوى إنتاجيته وكفاءته المهنية[2].

- **تقدير الذات وأثره على رضا الصحفي وأدائه المهني:**

[1] حفيظ إيمان، دور مهارات الاتصال لدى المراسل الصحفي، المرجع السابق، ص 38.
[2] المرجع نفسه، ص 38.

يُعد تقدير الذات واحترامها من العناصر الجوهرية التي تؤثر في أداء الصحفي ورضاه عن عمله. ويتحقق هذا التقدير من خلال مجموعة من العوامل، مثل :المركز الوظيفي، طبيعة المهنة، جهة العمل، والمكانة الاجتماعية التي يمنحها المجتمع للصحفي والمؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها.

يسعى الصحفي، كغيره من العاملين، إلى نيل التقدير والاحترام في بيئة العمل، خاصةً وأنه يقضي جزءًا كبيرًا من يومه في أداء مهامه المهنية. وهذا التقدير يُعد ضرورة إنسانية أولًا، كما يمثل اعترافًا بجهوده وإنجازاته ثانيًا، مما ينعكس إيجابيًا على حالته النفسية ويمنحه شعورًا بالبهجة والرضا.

فكلما شعر الصحفي بالتقدير والاحترام لذاته من قبل المؤسسة والمجتمع، ارتفعت درجة رضاه عن عمله، وزادت ثقته بنفسه، وانعكس ذلك على مستوى أدائه. أما في حال غياب هذا الشعور، أو عدم اقتناعه بقدراته وإمكاناته الذاتية، فإن ذلك غالبًا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا، وتراجع جودة الأداء داخل المؤسسة الصحفية.[1]

- **المكانة الاجتماعية وأثرها في الأداء المهني للصحفي:**

تلعب المكانة الاجتماعية دورًا محوريًا في تشكيل رضا الصحفي عن عمله وأدائه المهني، إذ يُسهم شعوره بأن عمله يمنحه مكانة مرموقة داخل المجتمع في تعزيز احترامه لذاته، وتقديره لدوره، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى عطائه ومهنيته، فكلما شعر الصحفي بأن مهنته تحظى بقبول المجتمع واهتمامه، زاد ذلك من حماسه ورضاه، وارتفعت إنتاجيته.

أما في حال تراجع المكانة الاجتماعية للصحفي، أو شعوره بأن المجتمع لا يقدر قيمة عمله، فإن ذلك يؤدي غالبًا إلى انخفاض الرضا المهني، وربما إلى فتور في الأداء.

وتتحدد المكانة الاجتماعية للفرد بطريقتين:

1-**المكانة الرسمية** :وهي المرتبة التي يمنحها له المسمى الوظيفي داخل المؤسسة التي يعمل بها.

[1] حفيظ إيمان، دور مهارات الاتصال لدى المراسل الصحفي، المرجع السابق، ص 40.

2-**المكانة الاجتماعية المُكتسبة** :وهي تلك التي يُمنحها له الآخرون استنادًا إلى نظرتهم له، وشعورهم بقيمته، واقتناعهم بمهنيته وأهميته داخل المجتمع.

ويؤثر إدراك الفرد لأهمية عمله ولمدى تأثيره في الحياة الاجتماعية تأثيرًا مباشرًا في نظرته لنفسه، وبالتالي في سلوكه وأدائه داخل المؤسسة الإعلامية.[1]

2. **العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة على أداء المراسل الصحفي:**

تُعد العوامل الإدارية والتنظيمية من المحددات الأساسية التي تؤثر في أداء الصحفي وجودة إنتاجه المهني، إذ ترتبط هذه العوامل ارتباطًا مباشرًا بسياسات المؤسسة الإعلامية، مثل :نمط الإشراف، وإجراءات العمل، وهيكلية نظم الاتصال الداخلية.

كما تلعب بيئة العمل والظروف المادية والمهنية المحيطة دورًا محوريًا في تشكيل مدى رضا الصحفي عن عمله، وبالتالي في جودة أدائه. فالعوامل المتعلقة بـ سياسات الأجور والمكافآت، فرص الترقية، المراكز الوظيفية، الأمن والاستقرار المهني، فرص التدريب والتطوير، والتقدير المعنوي، تُعد جميعها محفزات رئيسية تساهم إما في تعزيز الأداء ورفع معدلات الإنجاز، أو في تثبيط الهمم إذا ما غابت أو اختلت.

ورغم الأهمية الواضحة للعوامل الذاتية والمهنية، فإن الإدارة الفعالة ووضوح السياسات التنظيمية داخل المؤسسة يظلان من أبرز عناصر النجاح في بيئة العمل الإعلامي، لما لهما من أثر مباشر على تشكيل الرسالة الإعلامية النهائية، وتحقيق التوازن بين طموح الصحفي ومتطلبات المؤسسة.

- **روتين العمل:**

يشير مفهوم "الروتين" في السياق الصحفي إلى تلك المهمات المتكررة والدورية التي يؤديها الصحفي بشكل يومي أو مستمر، والتي تُسهم من جهة في تسريع وتيرة العمل وكسب الوقت، لكنها من جهة أخرى قد تُضعف من القدرة على الإبداع والتجديد، خاصة لدى الصحفيين الذين يعتمدون نمطًا ثابتًا في الأداء المهني.

[1] غنام، السمات الشخصية والولاء التنظيمي لدى معلمات المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية، ص 52.

ويتعارض هذا النمط الروتيني مع الصورة النمطية أو الاجتماعية المرتبطة بالمهنة الصحفية، والتي تقوم أساسًا على المرونة، والمبادرة، والاستجابة السريعة للأحداث الطارئة وغير المتوقعة .فالصحفي يُفترض أن يكون في حالة حركة دائمة، لا في وضع ساكن يترقب التعليمات أو يكرر نفس المهام يوميًا دون تطوير أو تجديد.

ومع ذلك، فإن جزءًا من العمل الصحفي يُبنى فعليًا على ترقّب الأحداث الموسمية والمُعلنة مسبقًا، بالاعتماد على جداول تنظيمية أو مذكرات تحريرية، مما يُقلل من حجم المفاجأة ويجعل عددًا من التغطيات مُبرمجة سلفًا. وهو ما يؤدي، بطبيعة الحال، إلى انخفاض عدد الأخبار التي تُحرر بشكل طارئ أو في اللحظة الأخيرة.

كما يُستخدم مصطلح "الروتين" أيضًا لوصف المهام التقنية المتكررة وأساليب التفكير الآلي التي يعتمدها بعض الصحفيين، مثل: الالتزام المستمر بنموذج "الهرم المقلوب" في تحرير الأخبار، أو الكتابة وفق قوالب جاهزة دون أي تجديد في الشكل أو المضمون.

وفي علم اجتماع الإعلام، يُشير "الروتين المهني" إلى الممارسات، والأنماط القوالبية، والصيغ المهنية المعتادة التي يُعيد الصحفيون استخدامها باستمرار، باعتبارها جزءًا من ثقافتهم المهنية ومهاراتهم المكتسبة، لكنها في الوقت ذاته قد تُشكل عائقًا أمام الابتكار والتجديد في العمل الصحفي[1]،

تُطلق تسمية "المستوى الروتيني" على تلك المرحلة في العمل الصحفي التي تُعنى بتنظيم حركة تدفق الأخبار داخل المؤسسة الإعلامية، حيث تمر المادة الإخبارية بعدة مراحل متسلسلة ومحددة مسبقًا، تخضع لمجموعة من القواعد والإجراءات التنظيمية التي تلتزم بها الصحف ووسائل الإعلام المختلفة.

ويبدأ هذا التسلسل من مرحلة جمع المعلومات الأولية (المادة الخام)، مرورًا بعمليات التحقق والتحرير، وانتهاءً بإنتاج المادة الإعلامية بصيغتها النهائية القابلة للنشر أو البث، مع مراعاة الأساليب التحريرية المعتمدة داخل المؤسسة، وطرق المعالجة التحريرية المتبعة.

[1] Shoemaker and Reese Stephen D., **Mediating the Message**, Theories of influence on Mass Media Content, Longman, N. Y., 1991, pp 13-14

وتؤكد الباحثة "ماكويل" أن ملاحظة الروتين المهني الصحفي وما ينتجه من أنماط تنظيمية للسلوك داخل المؤسسات الإعلامية، يساعد الباحثين على الوصول إلى تعميمات عملية وتجريبية، كما يُسهم في بناء نظريات تفسيرية لفهم ما يدور فعليًا داخل غرف الأخبار.

ويُعد هذا المستوى انعكاسًا واقعيًا لما يدور في مخيلة العاملين في وسائل الإعلام، حيث يتم استنساخ الممارسات اليومية من خلال نماذج تحريرية وأساليب تنظيمية تُعد جزءًا من الثقافة المهنية السائدة في المؤسسات الصحفية[1]، ويظهر تأثير أداء العمل الصحفي بطريقة روتينية، من خلال تحليل بعض العناصر المتصلة بالممارسات المهنية للصحفيين، وهو ما اهتم به العديد من الباحثين في مختلف التخصصات العلمية، لا سيما في علم الاجتماع وعلم الاعلام والاتصال وعلم اجتماع الاعلام.

- **الحركة الدائرية للأخبار:**

يؤثر انتقال الأخبار من مؤسسة إعلامية إلى أخرى بشكل واسع على عمل الصحفيين وعلى مضمون الأخبار، ويعتبر ذلك من بين مظاهر الروتين في العمل الصحفي، الذي طغى في الآونة الأخيرة، على وسائل الإعلام، كما أشار إليه عالم الاجتماع بيار بورديو[2]، يحرص الصحفي، ضمن ممارساته اليومية، على المتابعة الدائمة للمصادر الإخبارية المختلفة، سواء عبر قراءة سريعة لعناوين الصحف الورقية، أو تصفح المواقع الإخبارية الإلكترونية، أو متابعة النشرات الإذاعية والتلفزيونية، وذلك بهدف اكتشاف موضوع أو خبر يقدمه للجمهور، وتُعد هذه العملية جزءًا من روتين العمل الصحفي الذي يفرض على المراسل أن يكون حاضر الذهن وواسع الاطلاع، خاصة في ظل التنافس المهني الكبير.

ويستند الصحفي، في كثير من الأحيان، إلى درجة الأهمية التي تُمنح للخبر من قبل وسائل الإعلام الأخرى، ما يجعله يقدّر أولوية التغطية أو طرح الموضوع، انطلاقًا من حجم التناول الإعلامي له. وبالتالي، فإن تجاهل حدث معين، رغم انتشاره في المؤسسات

[1] McQauil D. **Mass Comunication Theory**, 3rd , ed, Sage Publications, London, 1994, p 212.
[2] Voir : Pierre Buerdieu, **Sur la télévision et l'emprise du journalisme**, Raisons d'agir, Paris, 2008, pp 22-29.

الإعلامية الكبرى، قد يُعد أمرًا غير منطقي من وجهة نظر مهنية، ما يُبرز حجم التأثير المتبادل بين وسائل الإعلام.

وفي هذا السياق، يرى الباحث دومينيك مارشيتي أن هذا التأثير ينبع من الهيمنة الرمزية والإعلامية التي تمارسها المؤسسات الكبرى ذات التوجهات الفكرية والتجارية، مما يؤدي إلى بروز نوع من التأثير غير المباشر على أولويات العمل الصحفي .وهو ما يتوافق مع رؤية بيار بورديو حول قدرة "الفاعلين المهيمنين" في الحقل الإعلامي على تشويه الفضاء الرمزي واستمالته لصالحهم.

وتنعكس هذه الهيمنة على أداء الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية الأصغر، إذ يجدون أنفسهم مضطرين إلى تبني أولويات الصحافة المهيمنة، بل ومعالجة موضوعات قد كانت تُعد في السابق ثانوية أو غير ذات أهمية، فقط بهدف مجاراة التيار العام وتقليد المؤسسات الكبرى، الأمر الذي يخلق نمطًا من التبعية المهنية غير الواعية.[1]

- **التقدير في العمل والتحفيز:** إن مستوى التقدير للصحفيين الذي يثبتون كفاءتهم في المؤسسة التي يعملون بها يعد عاملا رئيسة في وجود حالة من الرضا أو عدم الرضا عن سياسة تقدير الكفاءات الصحفية، سواء عن طريق صرف مكافآت مالية، أو الترشح المناصب قيادية، وإعطائهم أولوية في السفر لمهام صحفية خارج البلاد، أو لمهام تدريبية عملية، أو أي نهج وظيفي يؤدي إلى الإدارة والمشاركة المباشرة من الإدارة في المهام اليومية، حيث يمكن للدافعية الفعالة أن تخلق قوة عاملة منتجة، ولكن عدم وجود عوامل محفزة يمكن أن تؤدي بالموظفين للبحث عن تقديم أعذار لعدم إعطائهم أقصى جهد ممكن.[2]

[1] حكيم حمزاوي، تأثير العوامل الاجتماعية والمهنية على الممارسة المهنية للصحافيين في الإذاعية الجزائرية دراسة سوسيومهنية على صحفيي القنوات الأولى والثانية والثالثة والدولية و"راديونات"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، كلية علوم الاعلام والاتصال قسم علوم الاعلام، الجزائر، 2016-2017، ص 59.

[2] حفيظ إيمان، دور مهارات الاتصال لدى المراسل الصحفي، المرجع السابق، ص 42.

المطلب الثالث: أخلاقيات مهنة الصحفي.

أصبحت مسألة أخلاقيات المهنة الصحفية اليوم قضية ذات بعد عالمي، تتجاوز الأطر المحلية والقطرية، مع السعي الدائم لاحترام خصوصيات كل دولة على حدة. ورغم الجهود المبذولة، لا يزال الامتثال الفعلي لأخلاقيات المهنة دون مستوى تطلعات الأسرة الإعلامية، في ظل تفاقم التناقضات التي أضرت بصورة الصحافة، وساهمت في نشر الرداءة على نطاق واسع، وإنْ اختلفت مظاهرها من بلد لآخر.

وقد زاد من حدة هذه الأزمة تغلغل المال الفاسد ونفوذ بعض القوى السياسية داخل المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي أدى إلى التأثير في استقلالية الصحفيين، وإرغامهم – صراحة أو ضمنيًا – على التخلي عن مواثيق شرف المهنة، والانخراط في صحافة الإثارة والمداهنة، فقط بهدف تحقيق مكاسب مادية مثل الإعلانات، أو الحصول على تكريمات شكلية، تُبعدهم مؤقتًا عن رسالتهم الحقيقية، المتمثلة في نقل هموم المواطنين والتعبير عن قضايا المجتمع بصدق ومهنية.

ويظهر هذا الانحراف المهني بوضوح في أداء وسائل الإعلام العمومية، خاصة عند تغطيتها لبيانات الوزارات والحكومات، حيث يُلاحظ الاكتفاء بنقل الأرقام والإحصائيات الرسمية دون تحليل نقدي أو تمحيص للمعطيات، ما يمثل ابتعادًا واضحًا عن المعايير المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي، وانحيازًا ضمنيًا إلى الرواية الرسمية دون مساءلتها.

كما أن السعي المحموم وراء السبق الصحفي والرغبة في الإثارة قد يدفع بعض الصحفيين إلى تجاوز الحدود المهنية، وتجاهل القوانين والمواثيق المنظمة للمهنة. وهو ما يُنذر بتهديد خطير لجوهر العمل الصحفي، الذي ينبغي أن يظل ملتزمًا بالمساءلة، وكشف الحقائق، وفضح الممارسات غير الأخلاقية مهما كانت تبعات ذلك[1].

[1] بقدوري عز الدين، أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة من خلال التشريعات وقوانين الإعلام الجزائرية، جامعة مستغانم، ص 01.

لذلك، فإن الانتقال نحو إعلام احترافي ومهني بات حاجة ملحّة، ومرهون بمدى التزام المؤسسات الإعلامية والصحفيين على حد سواء بأخلاقيات المهنة، باعتبارها الضامن الأساسي لمصداقية العمل الإعلامي، وشرطًا لنجاح أي منظومة إعلامية حديثة.

تُعَدّ آداب وأخلاقيات مهنة الصحافة من الركائز الأساسية التي يُبنى عليها العمل الإعلامي المسؤول، وقد كرّس قانون الإعلام الجزائري لسنة 2023 هذا الجانب من خلال معالجته على مستويين: مؤسساتي وأخلاقي.

ففي الشق المؤسساتي، نص القانون على إنشاء المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي، كهيئة مستقلة تضم 12 عضوًا، يُعين نصفهم (6 أعضاء) من قبل رئيس الجمهورية من بين الكفاءات، والشخصيات، والباحثين ذوي الخبرة في المجال الصحفي، بينما يُنتخب النصف الآخر من بين الصحفيين والناشرين المنتمين إلى المنظمات المهنية الوطنية المعتمدة .وتتمثل مهام هذا المجلس في البت في القضايا ذات الطابع المهني بمختلف التخصصات الإعلامية، وضبط التجاوزات والممارسات غير المسؤولة لبعض ممارسي المهنة. كما أوكل إليه القانون مهمة إعداد ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة، والسهر على تطبيقه، من خلال فرض عقوبات تأديبية على المخالفين، في إطار السعي نحو ترسيخ ممارسة إعلامية مسؤولة، وتعزيز الضبط الذاتي داخل القطاع. أما من حيث التمويل، فإن الدولة هي الجهة التي تتكفل بدعم المجلس ماليًا.

أما في الشق الأخلاقي، فقد شدّد القانون على الالتزام الصارم من طرف الصحفيين بقواعد أخلاقيات المهنة، داعيًا إلى الامتناع عن عدد من الممارسات غير المهنية، من بينها:

- نشر الأخبار الكاذبة أو المغرضة.
- الترويج للعنصرية أو الإرهاب أو التعصب والعنف، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تبني خطاب الكراهية أو المساس بمشاعر وكرامة المواطنين، لا سيما النساء والأطفال.

- الإخلال بمبدأ الاستقلالية والموضوعية، من خلال قبول امتيازات أو منافع مادية أو عينية قد تؤثر على مضمون التغطية الصحفية.
- استخدام أساليب غير مشروعة أو فاسدة للحصول على المعلومات أو الصور أو الوثائق.

وتُظهر هذه الصرامة القانونية مدى إدراك المشرّع الجزائري لأهمية تحصين الجسم الصحفي من الاختراقات، في ظل تصاعد حملات التضليل الإعلامي والمضامين الدعائية الموجهة ضد الجزائر، ما استوجب تعزيز آليات حماية حرية التعبير، وضمان حق المواطن في إعلام نزيه وموثوق .كما يسعى القانون إلى تحقيق توازن بين الحماية القانونية للصحفي من جهة، وفرض معايير مهنية صارمة من جهة أخرى، بما يكرّس ثقافة إعلامية احترافية قائمة على الثقة والمصداقية.[1]

[1] أيوب رقاني، قانون الإعلام العضوي الجزائري 2023، قراءة نقدية لتعديلات ومدى تكيفها مع المتطلبات الحديثة للإعلام والحريات الصحفية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعية، المجلد 11، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2024، ص 36.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية للمراسلين في ظل القانون الجديد 2023.

المطلب الأول: الوضع المعيشي والمهني للمراسل الصحفي

يواجه المراسل الصحفي في قطاع الصحافة المكتوبة تحديًا جوهريًا يتمثل في وضعه الاجتماعي، الذي يشكل عقبة كبيرة أمام نجاحه المهني. وتنعكس هذه الوضعية في ظروف معيشية صعبة للغاية، إذ يعيش الكثير من المراسلين في حالة من الضيق المادي، فلا يمتلك أغلبهم سكنًا لائقًا ولا وسيلة نقل خاصة، إلى جانب تحمّلهم مسؤولية إعالة أسرهم، باعتبار أن معظمهم ينحدر من بيئات فقيرة ومحرومة تعاني من هشاشة اجتماعية واضحة.

ورغم المكانة التي يفترض أن يتمتع بها الصحفي باعتباره ينتمي إلى "السلطة الرابعة" ويمثل صوت المجتمع، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك؛ فحياته بعيدة عن الرفاهية، بل هي مليئة بالمعاناة والتحديات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يجد المراسل نفسه في تنقل دائم، بحثًا عن الأخبار وتغطية الأحداث والندوات وجولات المسؤولين، وغالبًا ما يضطر إلى السفر دون توفر الدعم المالي الكافي الذي يمكّنه من أداء مهامه على أكمل وجه.

وعلى الرغم من كل هذه المصاعب، فإن المراسل نادرًا ما يشتكي أو يبوح بما واجهه من عراقيل أثناء أداء عمله، بل يكتفي بتقديم المادة الصحفية المطلوبة منه بكل أمانة وإخلاص، مستحضرًا دائمًا أن الصحافة هي "مهنة المتاعب"، وأن إسعاد الجمهور بما ينقله من معلومات هو أكبر حافز له للاستمرار.[1]

يعاني المراسل الصحفي، والصحفي بوجه عام، من ظروف اجتماعية صعبة، يبرز منها بشكل واضح مشكل السكن، وهو ما دفع النقابة الوطنية للصحفيين، التي تأسست عقب صدور قانون الإعلام لسنة 1990، إلى الدفاع عن حقوق الصحفيين ومساندتهم في نضالاتهم الاجتماعية. فقد ساندت النقابة الصحفيين الذين دخلوا في إضرابات عن الطعام، للمطالبة بحقهم في الحصول على سكن لائق، والذي يُعد من أبسط حقوق العيش الكريم.

[1] إسماعيل معراف، الإعلام حقائق وأبعاد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص ص 89-91.

وتجلى هذا الصراع بوضوح في واقعة 15 جوان 1998، حين تم إخلاء عدد من الصحفيين من المساكن التي كانوا قد استفادوا منها في أوائل التسعينات، ليُنقلوا إلى فندق زرالدة كإجراء مؤقت لحمايتهم من التهديدات الإرهابية التي كانت سائدة آنذاك. لكن بعد تحسن الوضع الأمني، أُجبر الصحفيون على مغادرة الفندق، بسبب عدم قدرتهم على دفع مبلغ الإيجار الشهري المقدّر بـ9000 دج، مما دفعهم إلى الاحتجاج والتنديد بهذا الوضع.

وعلى الرغم من الاحتجاجات المتكررة، سواء خلال فترة التسعينات أو بعدها، إلا أن قضية السكن لا تزال تشكل أزمة حقيقية للصحفيين في الجزائر، حيث لم تجد نداءاتهم واستغاثاتهم آذانًا صاغية، ولا يزال العديد منهم يعيشون أوضاعًا سكنية هشة وغير مستقرة إلى اليوم.[1]

يُعد عنصر الأجر وتحديده من أبرز انشغالات المراسلين الصحفيين المحليين، وذلك في ظل غياب مقياس قانوني موحد أو نظام واضح ينظم كيفية صرف مستحقاتهم. إذ تختلف الأجور بين صحيفة وأخرى، بل وتتنوع حتى داخل المؤسسة الواحدة حسب طبيعة الصحفي وشكل مساهمته. ففي العديد من الصحف، يُحتسب الأجر وفق نظام القطعة، أي حسب حجم المقال وعدد المواضيع التي يرسلها المراسل، دون اعتبار لجهده الإجمالي أو ظروف إنجازه للعمل.

وفي هذا السياق، يشتكي عدد كبير من المراسلين من عدم حصولهم على مستحقاتهم كاملة، خصوصًا عند تكليفهم بمهام صحفية محددة، مثل إجراء تحقيقات أو تغطية أحداث معينة، حيث تقوم المؤسسة الإعلامية أحيانًا بنشر مقال واحد فقط من جملة المواضيع التي أُنجزت، وتكتفي بدفع الأجر عن النص المنشور، متجاهلة باقي الأعمال التي لم تُنشر رغم الجهد المبذول فيها.

وبالتالي، فإن الأجر يُمثل عنصرًا محوريًا في العلاقة الشغلية التي تربط الصحفي بمؤسسته، إذ إن المراسل الصحفي يقدم جهدًا فكريًا وإبداعيًا مهمًا، من خلال تزويد الصحيفة

[1] جميلة بن زيدون، التنظيم المهني للصحافيين الجزائريين دراسة ميدانية لعينة من الصحافيين المشاركين في توتر النقابة الوطنية للصحافيين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر، 2000، ص 82.

بأخبار وتقارير معمقة من ولايات الداخل، وهي معلومات لا يمكن للمؤسسة الوصول إليها إلا من خلال انتداب هذا المراسل وتكليفه بممارسة مهامه الميدانية، مقابل أجر ينبغي أن يكون عادلاً ومنصفًا يعكس قيمة عمله.[1]

وفيما يتعلق بالأجر الذي يتقاضاه المراسل الصحفي، فقد كشفت دراسة أعدها رضوان بوجمعة عن تدني قيمة المستحقات المالية التي يتحصل عليها المراسلون الصحفيون بمختلف فئاتهم، سواء من المتعاونين، أو الصحفيين الدائمين، أو حتى مسؤولي المكاتب. وتبيّن الدراسة أن وضعية المراسلين الصحفيين تُعدّ من بين الأكثر تدهورًا مقارنة بباقي فئات قطاع الإعلام.

ويتراوح الأجر الأدنى الذي يتقاضاه المراسل الصحفي عادةً بين 2000 و4000 دينار جزائري شهريًا، كمستحقات عن عمله، في حين تصل أجور البعض ممن يتقاضون أكثر من الأجر الوطني الأدنى إلى ما بين 10 آلاف و12 ألف دينار. ويرجع هذا التباين في الأجور إلى الإمكانيات المالية لكل صحيفة، خاصة من حيث مواردها الاقتصادية وقدرتها على الإنفاق، بالإضافة إلى امتلاكها مكاتب جهوية أو محلية.

كما أن بعض الصحف اليومية التي تستفيد من مداخيل كبيرة عبر السوق الإشهارية على مستوى المناطق التي تنتشر فيها، وبفعل ارتفاع الكثافة السكانية بها وزيادة الإقبال على قراءة الصحف، تتمكن من تخصيص أجور أعلى. ويستفيد في هذه الحالة المراسل الدائم، أو ما يُعرف بمسؤول المكتب، من أجر قد يتجاوز 15 ألف دينار جزائري شهريًا.

وعليه فالأجر الذي يتقاضاه المراسل الصحفي متعلق بالصحيفة التي يعمل فيها.[2]

[1] جمال بوشاقور، واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مسحية استطلاعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تكنولوجيا الحديثة للاتصال واقتصاديات المؤسسات ووسائل الإعلام، جامعة الجزائر، 2005/2004 ، ص ص111-112.

[2] رضوان بوجمعة، الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر دراسة سوسيومهنية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 48 -49

المطلب الثاني: التغطية الاجتماعية والتأمين والحقوق القانونية.

- يعتبر الضمان الاجتماعي أحد المتطلبات والحاجات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها. لكونه عبارة عن مجموعة من الوسائل الوقائية والعلاجية المقررة لحماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية لتحقيق الأمن الاقتصادي لهم.[1]

فهو يمثل أوسع نطاق (الضمان الاجتماعي) لكونه يسعى لتحقيق ضمان معيشة الأفراد في مستوى معيشي معين عن طريق حمايتهم من الأخطار والأعباء الاجتماعية التي تهدد بالبؤس والحاجة، المرض والعجز والشيخوخة والوفاة والأعباء العائلية.[2]

يُعد الضمان الاجتماعي أحد الأسس التي تكفل للفرد حياة معيشية مستقرة، من خلال توفير الحماية خلال فترات ممارسته المهنية. ويزداد هذا الحق أهمية بالنسبة لفئة المراسلين الصحفيين، نظرًا لطبيعة عملهم الشاقة، إذ تُصنّف الصحافة عمومًا ضمن "مهن المتاعب". ومع ذلك، فإن الواقع يكشف عن هشاشة كبيرة في استفادة المراسلين من هذه الحماية.

فبحسب دراسة أعدها الباحث رضوان بوجمعة، فإن 57.88% من المراسلين الصحفيين لا يستفيدون من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وهي نسبة مرتفعة ومقلقة، تتفاوت من ولاية إلى أخرى. ويُعد المراسل المتعاون الأكثر تضررًا، حيث لا يستفيد من التأمينات الاجتماعية رغم استمراره في أداء مهامه بشكل دائم.

وتبرز من خلال هذه المعطيات إشكالية قانونية عميقة تتعلق بغياب الإطار القانوني الذي يضمن للمراسل حقوقه الأساسية، وعلى رأسها الحماية الاجتماعية في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمهنة. وتتضاعف خطورة هذه الوضعية على المستوى المحلي، حيث يواجه المراسلون تهديدات مباشرة لحياتهم، خاصة عند تغطيتهم لمواضيع حساسة كالجريمة المنظمة، أو الفساد، أو الإرهاب. وقد عبرت جريدة *الوطن* عن خطورة هذا الوضع في أحد أعدادها، قائلة: "من الضروري التسليح السريع للصحفيين والمراسلين الصحفيين الذين تهدد حياتهم من قبل بارونات التزوير والإرهابيين".

[1] حسين عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي احكامه وتطبيقاته، ط 3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 53
[2] مراد حلمى التأمينات الاجتماعية في البلاد العربية، معهد البحوث والمؤسسات العربية القاهرة، 1972، ص 7

ولعل أخطر ما سجل في هذا الإطار هو الحوادث المؤلمة التي مست بعض المراسلين، مثل حالة الانتحار التي راح ضحيتها مراسل جريدة *الوطن* بولاية تبسة، السيد بلرويدوح عبد الحي، في أكتوبر 2002، إلى جانب حالات اختطاف واغتيال طالت عددًا من الصحفيين والمراسلين خلال فترة الانهيار الأمني الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء.

ويعترف ناشروا الصحف بهذا الوضع و بالمخاطر التي تنجم عن الممارسة المهنية بالنسبة للصحفيين و للمراسلين الصحفيين على حد سواء . ورغم هذا لا يوجد تحسن للوضع الأمني للمراسل الصحفي.

ولذلك من الصعب البحث عن ممارسة مهنية حرة للمراسلين، في غياب أدنى الضمانات والحد الأدنى من الحماية.[1]

ويعتبر التأمين، أحد النقاط الأساسية لوضعية المواطن بصفة عامة، والمراسل الصحفي بصفة خاصة.

فالتأمين هو عبارة عن الإنفاق الذي يتحمل بموجبه شركات التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد، والمؤمن هو من يقوم بتغطية الخطر من خلال التعاقد مع عدد كبير من المؤمنين.[2]

من الناحية القانونية، عرّف المشرّع الجزائري عقد التأمين في المادة 619 من القانون المدني على النحو التالي: "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغًا من المال أو إيرادًا أو أداءً ماليًا آخر، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المعيّن في العقد، وذلك مقابل أقساط أو دفعات مالية أخرى يدفعها المؤمن له".

وبناءً على هذا التعريف، فإن القانون يهدف إلى حماية المؤمن له عند تحقق الخطر، وهو ما ينطبق بشكل خاص على فئة المراسلين الصحفيين الذين يواجهون أثناء تغطياتهم الميدانية العديد من المخاطر الجسدية والأمنية، خاصة في المناطق الحساسة أو خلال

[1] رضوان بوجمعة، المرجع السابق، ص ص 51 - 52 .
[2] محمد جودت ناصر، ادارة اعمال التامين بين النظرية و التطبيق ، دار مجدلاوي ، عمان ، 1998 ، ص 15 .

تناولهم لمواضيع قد تستفز جهات نافذة. لذلك، يصبح من الضروري أن يشملهم نظام تأمين فعّال يضمن حمايتهم الجسدية والمهنية، ويكفل لهم حق التعويض في حال تعرّضهم لأي أذى أثناء أداء مهامهم الصحفية.[1]

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية والنضال من أجل الحقوق.

يُواجه المراسل الصحفي في أثناء أدائه لمهامه المهنية أشكالًا متعددة من العنف، تتنوع بين العنف اللفظي والنفسي والجسدي، وتشكل تهديدًا مباشرًا لسلامته الجسدية والمعنوية. فمن جهة، يتعرض بعض المراسلين للإهانة والشتم علنًا، في مواقف تمسّ بكرامتهم المهنية والإنسانية. ومن جهة أخرى، تُمارس ضدهم ضغوط نفسية ممنهجة، تتجلى في التهديدات التي تصلهم عبر مكالمات هاتفية، أو رسائل نصية، أو عبر وسطاء، وقد تأخذ أحيانًا طابعًا مباشرًا من خلال مواجهات وجهًا لوجه.

وفي الحالات القصوى، تصل هذه التهديدات إلى حدّ التلويح بالاغتيال أو القتل، وهو ما يمثل تهديدًا حقيقيًا لحياة المراسل الصحفي، خاصة عند معالجته لقضايا حساسة تمس مصالح فئات نافذة أو تتعلق بالجريمة المنظمة، الفساد، أو الأمن المحلي. وهذه الانتهاكات المتكررة تؤكد هشاشة الحماية القانونية والمهنية الممنوحة لهذه الفئة الحيوية من الجسم الإعلامي.[2]

يُعتبر المراسل الصحفي أحد الأفراد الذين يتحملون مسؤولية نقل الحقائق ونشر الأخبار، من خلال حرية التنقل والبحث المستمر عن المعلومات. إلا أن هذه المهام قد تعرضهم للخطر نتيجة لتجاوزات قد يرتكبها بعضهم، أو بسبب حساسية القضايا التي يتناولونها. وفي هذا السياق، أصدر وزير الداخلية في الجزائر في عام 1994 نصًا تنظيميًا خاصًا بخلية الاتصال، يتعلق بالحفاظ على الوضع الأمني للصحفيين. وقد تضمن هذا النص تعليمات تقضي بعدم نشر أي خبر يتعلق بالوضع الأمني أو الشخصيات المقربة من السلطة أو

[1] ابراهيم ابو النجا التامين في القانون الجزائري ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1980، ص 43
[2] جمال بوشاقور : المرجع السابق ، ص 151.

المؤطرة سياسيًا، وذلك بسبب التهديدات العديدة التي استهدفت الصحفيين والكتاب الجامعيين في تلك الفترة.

وقد أسفرت هذه التهديدات عن اغتيال عدد من الصحفيين والأكاديميين الذين دفعوا حياتهم ثمنًا لأفكارهم أو لانتماءاتهم السياسية أو لمجرد قيامهم بواجبهم المهني. هذه الأحداث تجسد الواقع الصعب الذي عاشته الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت الصحافة تُمارس في ظل بيئة شديدة التوتر والتهديد، ما شكل عبئًا إضافيًا على الصحفيين والمراسلين في أداء مهامهم.[1]

- وقد أشارت منظمة مراسلون بلا حدود في هذا الصدد أن الصحفيين يجدون أنفسهم غالبا هدفا لتهديدات متكررة من طرف عملاء الحكومة، وقد تتراوح المخاطر التي يتعرضون لها إلى الطرد من العمل. ووضع الصحفي على القائمة السوداء، ليصل الأمر بهم إلى التهديد بالقتل، الخطف، التعذيب والإغتيال و لقد أعلنت المنظمة قائمة من الصحفيين القتلى والمعتقلين و المهددين جراء إيصالهم معلومات خلال أدائهم المهني.[2]

منذ الإعلان عن حالة الطوارئ في الجزائر عام 1992، لم تقتصر مهنة الصحافة على كونها "مهنة المتاعب" فحسب، بل أصبحت محفوفة بالمخاطر، وأصبحت الصحافة طرفًا في النزاعات السياسية الشائكة. فقد تم تصنيف الصحافة في تلك الفترة في خانة المناوئين للإرهاب، ما جعل الصحفيين مستهدفين من قبل الجماعات المسلحة. لم ينجُ الصحفيون من رصاص الإرهابيين، بل امتد الخطر ليطال أيضًا المناوئين لهؤلاء القتلة، حيث نتج عن هذه الفترة مئات الأرامل واليتامى من عائلات الصحفيين.

لقد كانت هذه الأوضاع مرتبطة بشكل وثيق بحالة الطوارئ التي فرضت على البلاد والوضع الأمني المتدهور، الذي أدى إلى تزايد الخطر على الصحفيين بشكل خاص. في

[1] نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية في الجزائر، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 45
[2] أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص وسائل الاعلام والمجتمع، جامعة قسنطينة، 2006، 2007، ص ص 55 56.

عام 1993، شهدت الساحة الإعلامية الجزائرية سقوط صحفي واحد كل شهر جراء الاغتيالات، وذلك دون إغفال محاولات الاغتيال التي باءت بالفشل، مثل محاولة اغتيال الكاتب الصحفي طاهر جاووت الذي اغتيل في 2 يونيو 1993، بالإضافة إلى صحفيين آخرين مثل رابح زناتي، عبد الحميد بن مني، وسعيد بختاوي الذين قتلوا في نفس العام. هذه الأحداث تؤكد انعدام الحماية والأمن للصحفيين في تلك الفترة، كما تبرز الأزمة الأمنية العميقة التي مرت بها الجزائر، والتي كانت تؤثر بشكل كبير على المهنة الصحفية بشكل خاص.

لذلك يعتبر الجانب الأمني له دور كبيرة في الوضعية الاجتماعية لدى الصحفي وللمراسل الصحفي، لكونه يمثل حماية وضمان لحياة المراسل الصحفي التي يقتضي حمايتها، نظرا لأهميته كإنسان وكذا كرجل إعلام.[1]

حيث انه وفي هذا الصدد، نص قانون الإعلام الجديد 12-05، (2012) في مادته رقم 90 على أنه يجب على الهيئة المستخدمة اكتتاب تأمين خاص على حياة كل صحفي يرسل إلى مناطق الحرب أو التمرد أو المناطق التي تشهد أو بئة أو كوارث طبيعية، أو أية منطقة أخرى قد تعرض حياته للخطر.

- وكذا نصت المادة 91 على: يحق لكل صحفي لا يستفيد من التأمين الخاص المذكور في المادة 90 أعلاه رفض القيام بالتنقل المطلوب.

لا يمثل الرفض خطا مهنيا، ولا يمكن أن يتعرض الصحفي بسببه إلى عقوبة مهما كانت طبيعتها وعليه فها تين المادتين من قانون الإعلام 12- 05 توضيحات الجانب الأمن للصحفي، وكيفية حمايته من أي خطر يحدق به.[2]

في 11 يونيو 2010، نظّم عدد من الإعلاميين الجزائريين وقفة احتجاجية تحت شعار "من أجل كرامة الصحفي" نتيجة لتدهور الظروف الاجتماعية والمهنية التي يعاني منها

[1] محمد شبري، ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992 2004- دراسة وصفية تحليلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 2005-2006، ص ص 108 - 120

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام رقم -12 05، المؤرخ في 18 صفر 1433ه، 12 جانفي 2012، العدد 02.

الصحفيون. هذه الوقفة جاءت نتيجة لإجماع الصحفيين على شبكة التواصل الاجتماعي، حيث تم طرح النقاش حول الأوضاع السيئة التي يواجهها الإعلاميون، وفتح حوار موسع عبر مختلف قنوات الاتصال المتاحة، وخاصة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تحت اسم "الصحافي الحر". وقد تمحورت النقاشات حول عدة قضايا أساسية تتعلق بحقوق الصحفيين ومطالبهم الاجتماعية والمهنية، وكان أبرز ما تم طرحه:

- الدفاع عن حقوق مراسلي الصحافة المكتوبة في مختلف مناطق الوطن.
- العمل على إعادة إحياء النقابات الصحفية التي تمثل المصلحة الجماعية للصحفيين.
- صياغة مطالب واقتراحات الصحفيين الجزائريين المتعلقة بالقضايا المهنية والاجتماعية.
- ضمان حرية الصحافة من خلال وضع خطة سياسية وإعلامية تتماشى مع الحقائق المتجددة في المجتمع، مع إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية، وخاصة قانون الإعلام الذي يعتبر جزءًا من روح الديمقراطية.
- تعديل القانون العضوي المتعلق بالإعلام بما يتلاءم مع الحقوق المهنية والاجتماعية للصحفيين.
- معالجة المخاطر التي تحولت في فترة العشرية السوداء إلى "مهنة الموت"، حيث تعرض الصحفيون لتهديدات كبيرة على حياتهم.
- الحق في الضمان الاجتماعي، وضمان الحماية الصحية والاجتماعية للصحفيين.
- أزمة السكن التي يعاني منها الصحفيون بشكل عام والمراسلون بشكل خاص.
- الاستغلال الفاحش للصحفيين المتربصين (الذين يعملون في بداية مسيرتهم المهنية).
- اعتماد سلم الأجر الوطني الذي يتناسب مع مكانة الصحفيين الاجتماعية والمهنية.
- ضرورة إنشاء إطار قانوني يخصص صندوقًا للخدمات الاجتماعية لفائدة الصحفيين.

- تخصيص بطاقة مهنية للصحفيين، لضمان حقوقهم وتمكينهم من ممارسة مهنتهم بشكل قانوني وآمن.[1]

[1] توفيق زرارة رمضان بلعمري (واخرون): الصحافيين الجزائريون يعلنون انتفاضة الكرامة، متاح على الموقع http://www.histatats.com تاريخ الزيارة 2012/11/22/ على الساعة 15: 15

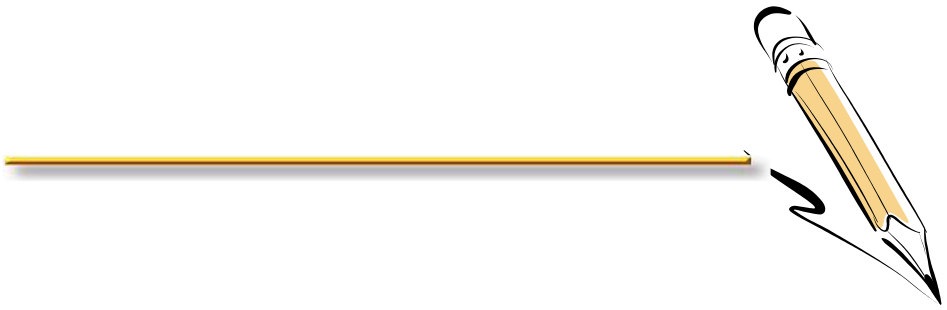

الفصل التطبيقي:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

خصص هذا المبحث لعرض الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المراسلين الصحفيين بالقطاع العام والخاص في ولاية المسيلة، بالاعتماد على ثلاثة مطالب، من خلال عرض أداة الدراسة وقياسها، وعرض مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، ووصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: أداة قياس الدراسة

خصص هذا المطلب لبيان الأداة المستخدمة في قياس الدراسة الميدانية.

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية لتحقيق أهداف الدراسة، نظرا لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات، فضلا على سهولة فرزها وعرضها وتحليلها، حيث تم تصميم الاستبيان من خلال الرجوع إلى الدراسات النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة، وللحصول على استبيان أكثر رصانة ودلالة علمية، تم عرضه على مجموعة من المحكمين من أجل ضبط صدقه الظاهري من حيث:

- **الشكل الأدبي:** من أجل وضوح العبارات وصياغتها بالشكل الملائم من حيث المعنى واللغة.

- **المضمون العلمي:** ومن خلاله تم ضبط العبارات لتكون دقيقة وواضحة الهدف ويمكن الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، بحيث تكون علاقة جد وثيقة بالموضوع وليست متكررة أو فارغة المعنى.

- **التوجه الإحصائي:** بعد ضبط الاستبيان من ناحية المعنى يتم ضبطه من ناحية المبنى، من أجل معرفة الطرق والأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل موضوع الدراسة وهل بإمكان المعلومات المتوفرة بالاستبيان الإلمام بجميع جوانب الموضوع، وماهي الطرق الإحصائية المناسبة للإجابة على فرضيات الدراسة.

وبناءً على التعديلات والملاحظات المقترحة من المحكمين تم الاستقرار على أداة قياس الدراسة النهائية (الاستبيان)، والذي تم تقسيمها إلى أربعة محاور أساسية:

***القسم الأول:** تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والذي يتكون من 06 أسئلة خاصة بـ: الجنس، السن، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية، طبيعة المؤسسة العمومية، الوظيفة.

***القسم الثاني: محاور الدراسة**

– **المحور الأول:** الاصلاحات التي جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023، والذي تكون من (07 أسئلة).

– **المحور الثاني:** الممارسات الصحفية في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14، والذي تكون من (08 أسئلة).

– **المحور الثالث:** التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14، والذي تكون من (08 أسئلة).

وفي إطار إعدادنا لاستمارة الاستبيان اعتمدنا على الاسئلة المغلقة والتي تحتمل إحدى الإجابات المحددة والمعرفة مسبقا بما يمكننا من إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتبعا لذلك استخدمنا تعدد الإجابات حيث يختار المبحوثين إجابة واحدة من البدائل المتاحة، إمكانية إضافة إجابات أخرى حول أسلة الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة

خصص هذا المطلب لعرض المجتمع والعينة التي أجريت عليها الدراسة، وعرض الأساليب الإحصائية التي سيتم الاعتماد عليها في عرض تحليل ومناقشة بيانات هذه الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كل الصحفيين بالقطاع العام والخاص في ولاية المسيلة، حيث تم اختيار عينة الدراسة من الصحفيين بالولاية محل الدراسة بالاعتماد على أسلوب

العينة العشوائية، وتكونت عينة الدراسة من 30 صحفي، حيث تم توزيع 30استبيان، وتم استرجاع كل الاستبيانات أي بنسبة 100% من الاستبيانات الموزعة، واتضح أن كل الاستبيانات المسترجعة صالحة للتحليل الإحصائي، وعليه فإن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي 30 استبيان وهو ما يمثل عدد أفراد عينة الدراسة، وامتدت فترة توزيع الاستبيانات من 2025/05/20 إلى غاية 2025/05/28، حيث تم الاعتماد على التسليم اليدوي المباشر لجميع أفراد (الصحفيين) عينة الدراسة.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج تحليل الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية الطبعة السادسة والعشرون **(SPSS.V26)** من أجل العرض والتحليل والمناقشة، وذلك استنادا إلى مجموعة من الاحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لبيان ووصف الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة.
- **اختبار ك^2.**

المطلب الثالث: وصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة سيتم عرض وتحليل الأسئلة (السؤال01 إلى غاية السؤال 06) الخاصة بالقسم الأول من استبيان الدراسة، والتي تم توزيعهم إلى ستة متغيرات (الجنس، السن، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية، طبيعة المؤسسة العمومية، الوظيفة)، وبهدف وصف وتحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (المجيبين) حسب خصائصهم العامة تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية لكل متغير، والموضحة في التالي:

أولا: **توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الجنس، في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	24	%80
أنثى	06	%20
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

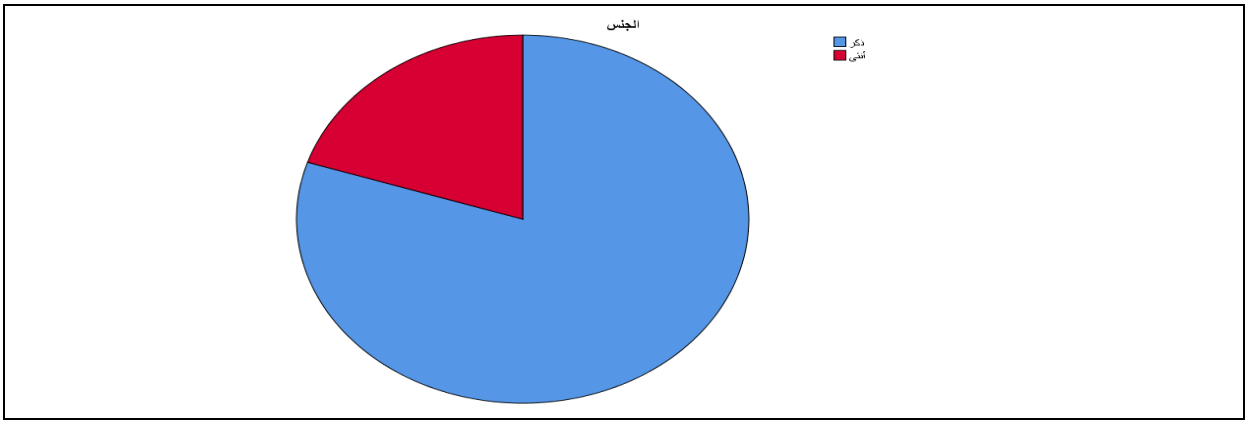

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور والتي جاءت نسبتهم بـ 80%، في حين جاءت نسبة الذكور من عينة الدراسة بـ 20%.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب السن

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب السن، في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة (%)
من 25 إلى 35 سنة	05	%16.70
من 36 إلى 45 سنة	17	%56.70
أكثر من 45 سنة	08	%26.70

المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

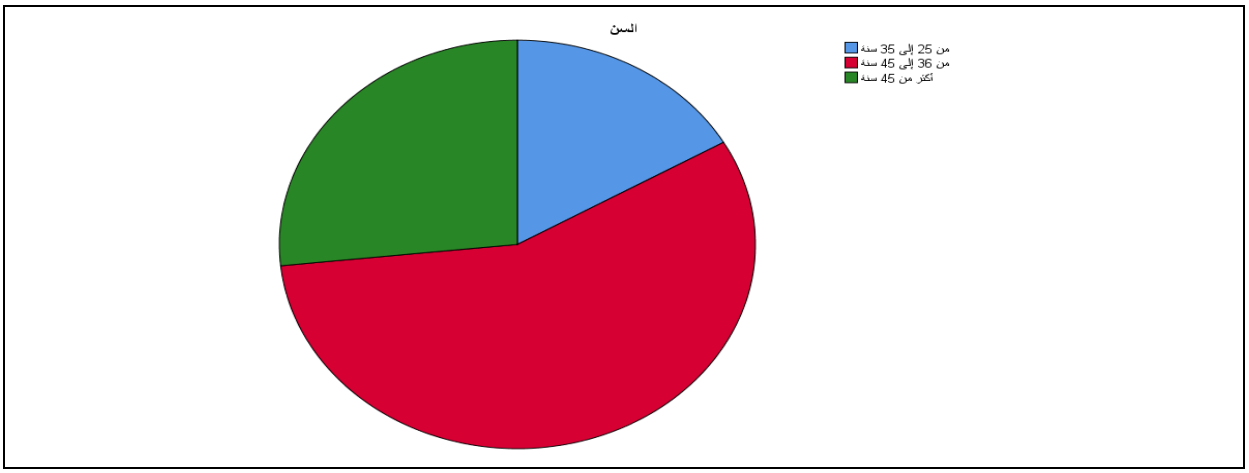

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي السن ضمن الفئة 36-45 سنة الأكثر 56.70%، أما نسبته 26.70% من ذوي السنة الأكبر من 45 سنة، أما الذين كان سنهم ضمن الفئة 25-35 سنة فجاءت نسبتهم 16.70%.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة (%)
بكالوريا	02	%06.70
ليسانس	11	%36.70
ماستر	09	%30
دراسات عليا	08	%26.70
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

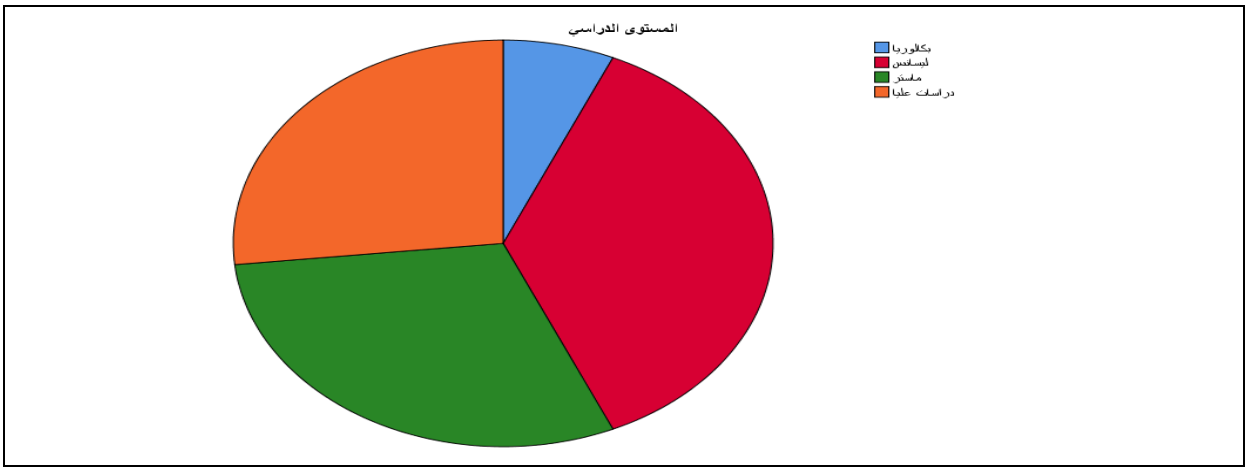

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 36.70% و30% من أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى الجامعي ليسانس–ماستر، في حين ما نسبته 26.70% من عينة الدراسة فمستواهم دراسات عليا، وجاءت في المرتبة الأخيرة المستوى الثانوي بنسبة 06.70%، وعليه تبين أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من المستوى الجامعي ما يسمح لهم بالإجابة على عبارات الاستبيان بدقة وكفاءة عالية.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية، في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة (%)
من 3 إلى 7 سنوات	08	%26.70
أكثر من 7 سنوات	22	%73.30
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

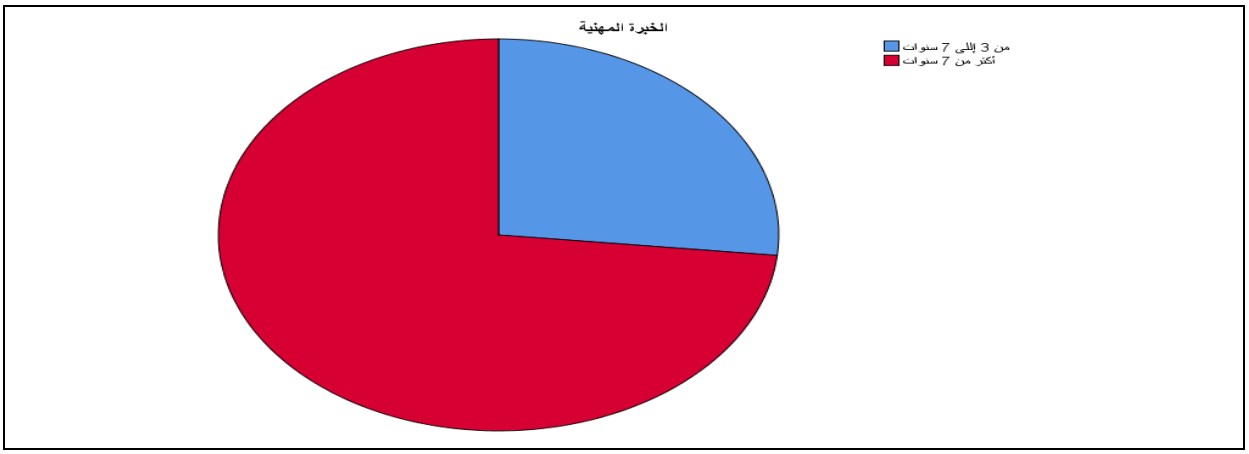

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الأكثر من 07 سنوات بنسبة 73.30%، أما نسبته 26.70%، وعليه يتبين من التحليل السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة العالية.

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المؤسسة العمومية

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المؤسسة العمومية، في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المؤسسة العمومية

طبيعة المؤسسة العمومية	التكرار	النسبة (%)
قطاع عمومي	21	%70
قطاع خاص	09	%30
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المؤسسة العمومية

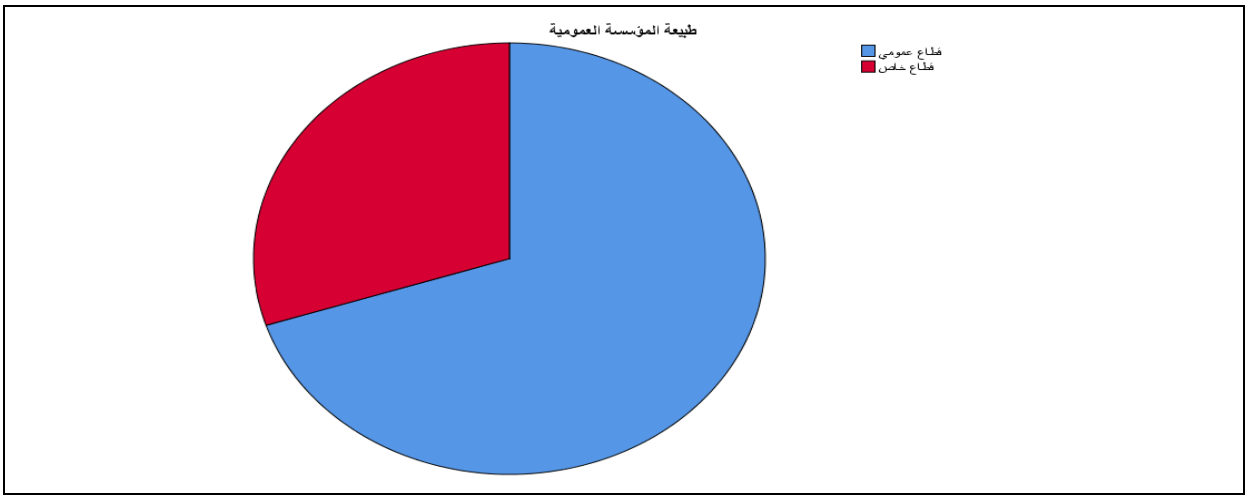

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة في القطاع العمومي حيث بلغت نسبتهم 70%، في حين من كانت نسبتهم 30% فهم من القطاع الخاص.

سادسا: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة (%)
متعاون	05	%16.70
مراسل	07	%23.30
مراسل دائم	07	%23.30
صحفي محترف	11	%36.70
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

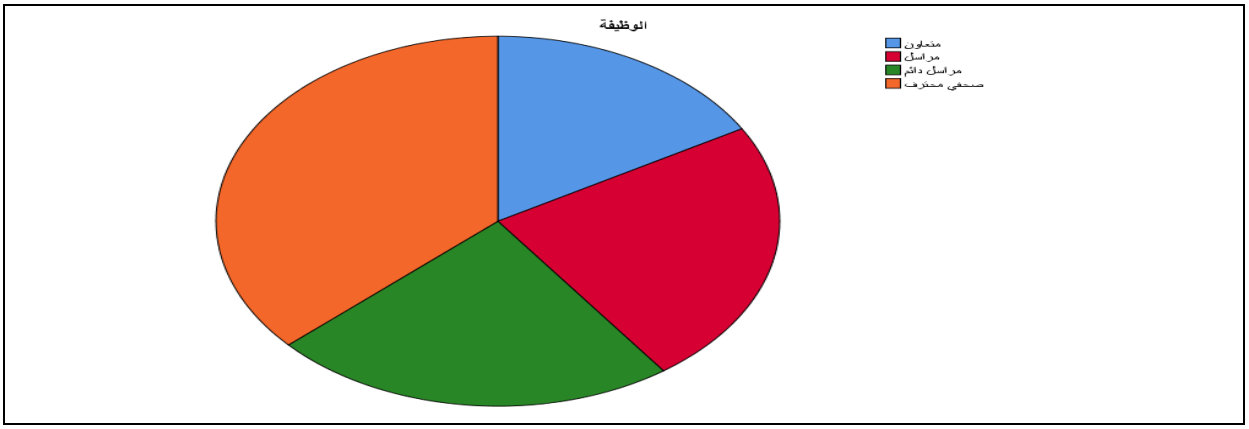

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 36.70% من أفراد عينة الدراسة مركزهم الوظيفي صحفيين محترفين، في حين ما نسبته 23.30% من عينة الدراسة لكل من وظيفة مراسلون عاديون ودائمون، أما ما نسبتهم 16.70% من عينة الدراسة فكانت وظيفتهم "متعاون"، وعليه فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة من المركز الوظيفي الأهم بالصحافة ما يسمح لهم بالإجابة على عبارات الاستبيان بدقة عالية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

خصص هذا المبحث لعرض ومناقشة إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أداة قياس الدراسة المتمثلة في الاستبيان والخاصة بمتغيرات الدراسة، من خلال عرض ومناقشة بيانات القسم الثاني من استبيان الدراسة، كل هذا بالاعتماد على الأساليب الإحصائية في المبحث السابق.

المطلب الأول: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور الاصلاحات التي جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل 07 أسئلة الخاصة بالمحور الأول المتعلق بالاصلاحات التي جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023، محاولة للإجابة على الفرضية الأولى القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة توجد العديد من الاصلاحات جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023، ذلك من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة المذكورة سابقا.

***السؤال رقم (01):** هل سبق لك الاطلاع على محتوى قانون الإعلام 23/14؟

الجدول رقم (7): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول

الاجابات	التكرار	النسبة	$ك^2$	SIG	القرار
نعم	26	%86.70	16.133	0.000	دال
لا	04	%13.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (7): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول

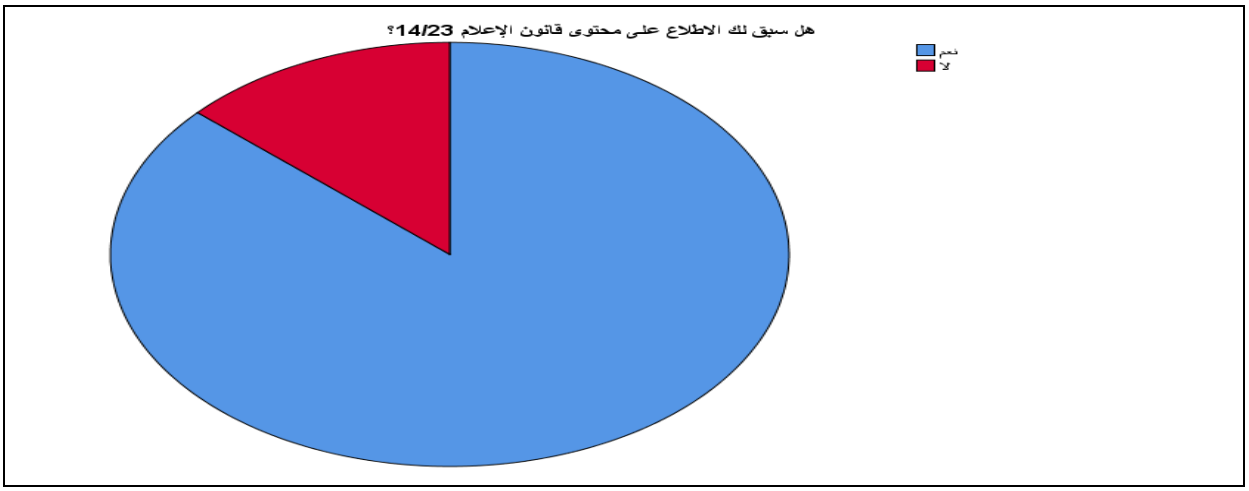

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (26) فردا بنسبة مئوية 86.70%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (04) بنسبة مئوية 13.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 16.133 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (نعم الصحفيين في ولاية المسيلة سبق لهم الاطلاع على محتوى قانون الإعلام 23/14).

***السؤال رقم (02):** هل تم إشراك الصحفيين أو ممثليهم في صياغة القانون أو مناقشته؟

الجدول رقم (8): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	14	%46.70	13.300	0.005	دال
لا أعلم	16	%53.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (8): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني

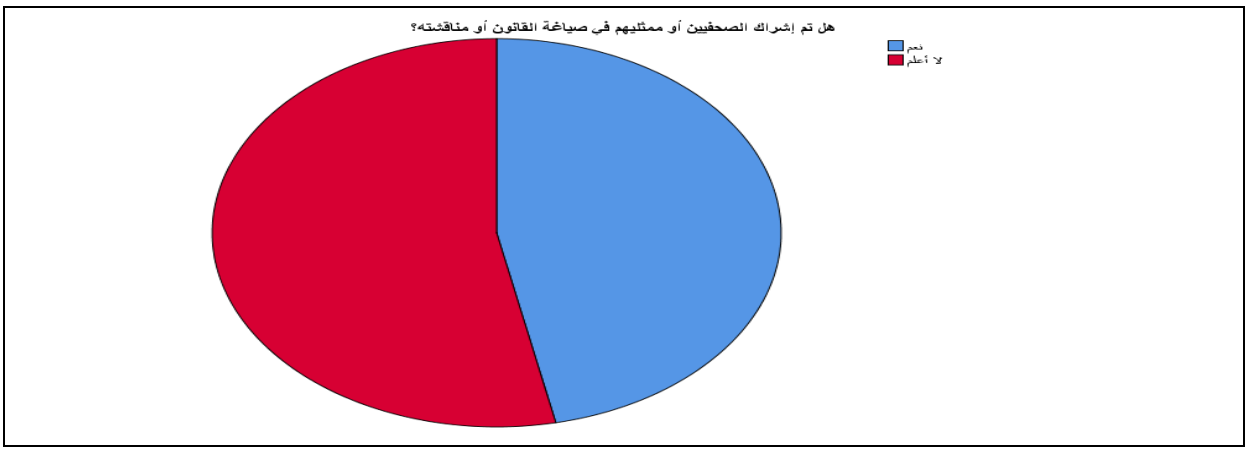

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (14) فردا بنسبة مئوية 46.70%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا أعلم" والبالغ عددهم (16) بنسبة مئوية 53.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 13.300 بقيمة احتمالية بلغت 0.005 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح

المجموعة الثانية (أفراد عينة الدراسة المتمثل في الصحفيين في ولاية المسيلة ليس لديهم علم بإشراك الصحفيين أو ممثليهم في صياغة القانون أو مناقشته أم لا).

***السؤال رقم (03):** هل ترى أن القانون الجديد شكل نقلة نوعية في تنظيم قطاع الإعلام؟

الجدول رقم (9): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث

الاجابات	التكرار	النسبة	$ك^2$	SIG	القرار
نعم	03	%10			
لا	05	%16.70			
نوعا ما	17	%56.70	16.400	0.001	دال
إلى حد ما	05	%16.70			
المجموع	**30**	**%100**			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (9): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث

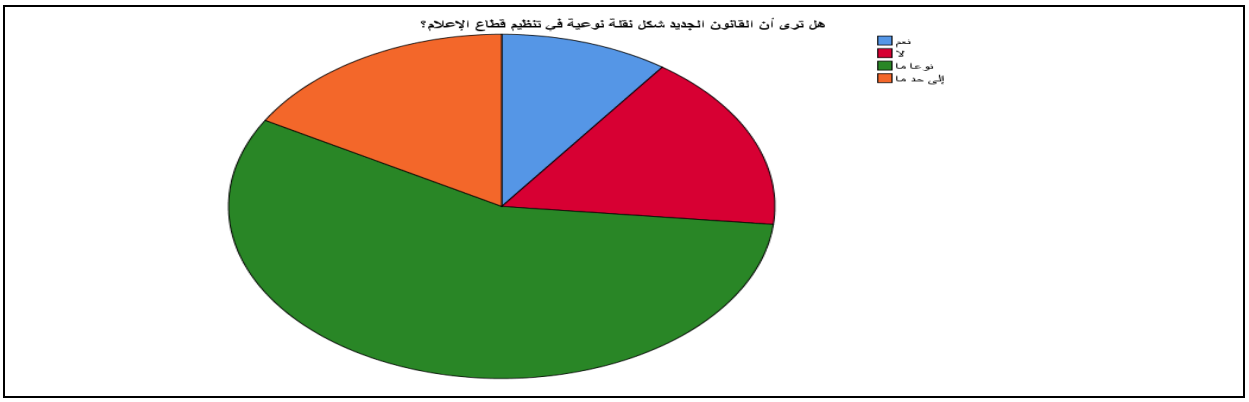

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (03) فردا بنسبة مئوية 10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (05) بنسبة مئوية 16.70%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد

الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "نوعا ما" والبالغ عددهم (17) بنسبة مئوية 56.70%، في حين المجموعة الرابعة فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "إلى حد ما" والبالغ عددهم (05) بنسبة مئوية 16.70%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3) قدرت بـ 16.400 بقيمة احتمالية بلغت 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة (أن الصحفيين في ولاية المسيلة يرون نوعا ما أن القانون الجديد شكل نقلة نوعية في تنظيم قطاع الإعلام).

***السؤال رقم (04):** حسب رأيك هل جاء قانون اعلام 23/14بحقوق مهنية جديدة؟

الجدول رقم (10): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	06	%20			
لا	06	%20			
نوعا ما	15	%50	10.800	0.013	دال
إلى حد ما	03	%10			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (10): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع

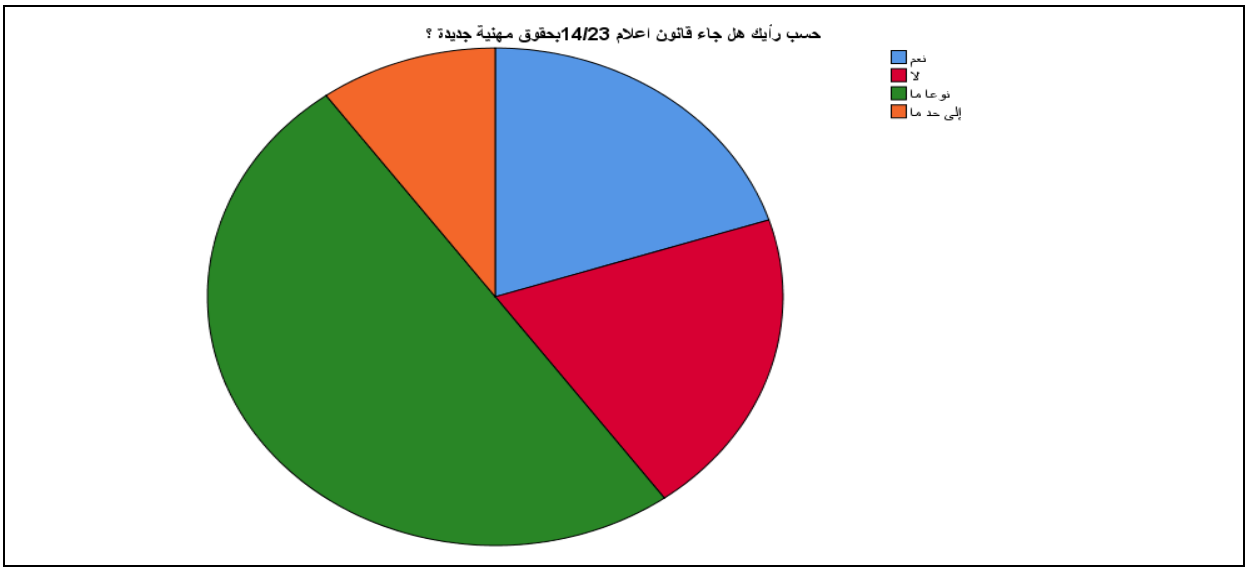

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (06) فردا بنسبة مئوية 20%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (06) بنسبة مئوية 20%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "نوعا ما" والبالغ عددهم (15) بنسبة مئوية 50%، في حين المجموعة الرابعة فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "إلى حد ما" والبالغ عددهم (03) بنسبة مئوية 10%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3) قدرت بـ 10.800 بقيمة احتمالية بلغت 0.013 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة (يرى الصحفيين في ولاية المسيلة بأن قانون اعلام 23/14 جاء نوعا ما بحقوق مهنية جديدة).

***السؤال رقم (05):** هل لاحظت تحسنًا في الاعتراف القانوني بمهنتك كمراسل؟

الجدول رقم (11): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس

الاجابات	التكرار	النسبة	$ك^2$	SIG	القرار
لا	19	63.30	16.200	0.000	دال
نوعا ما	10	%33.30			
إلى حد ما	01	%03.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (11): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس

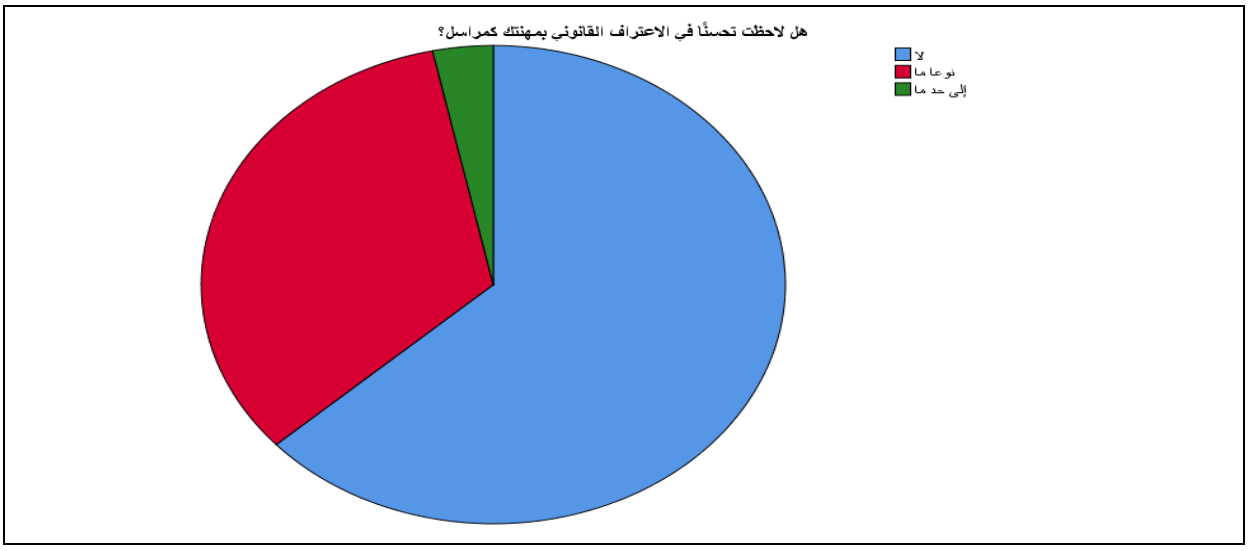

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس والبالغ عددهم إجمالا (30) انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "لا" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية 63.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "نوعا ما" والبالغ عددهم (10) بنسبة مئوية 33.30%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "إلى حد ما" والبالغ عددهم (01) بنسبة مئوية 03.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم

استخدام اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 16.200 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهو لصالح المجموعة الأولى (الصحفيين في ولاية المسيلة لا يلاحظون تحسنًا في الاعتراف القانوني بالمهنة كمراسل).

***السؤال رقم (06):** هل تحدث القانون 14/23عن حقوق الاجتماعية للمراسلين؟

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	04	%13.30			
لا	16	%53.30			
نوعا ما	05	%16.70	12.933	0.005	دال
إلى حد ما	05	%16.70			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (12): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس

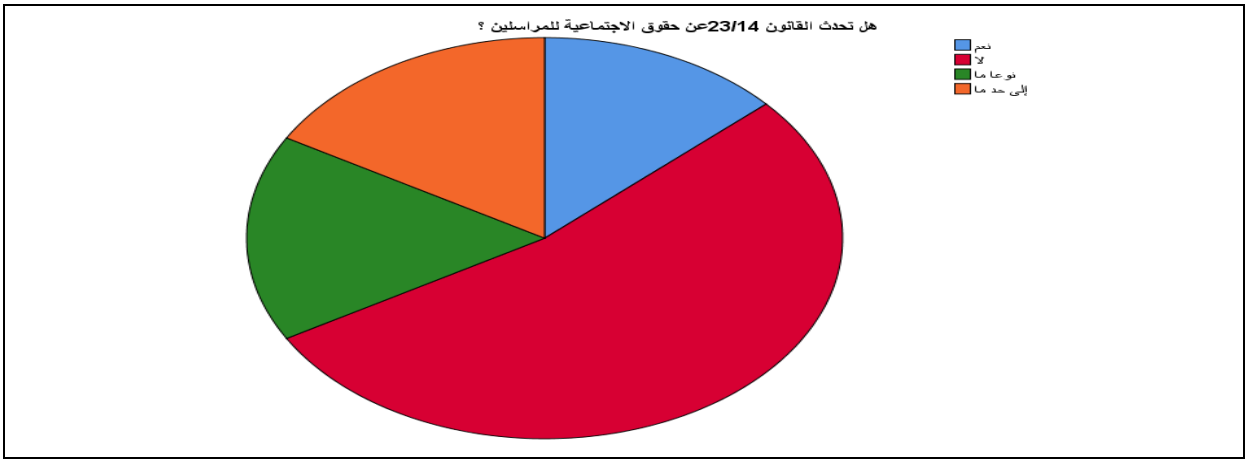

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد انقسمت إلى أربعة مجموعات،

تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (04) فردا بنسبة مئوية 13.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (16) بنسبة مئوية 53.30%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "نوعا ما" والبالغ عددهم (05) بنسبة مئوية 16.70%، في حين المجموعة الرابعة فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "إلى حد ما" والبالغ عددهم (05) بنسبة مئوية 16.70%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3) قدرت بـ 12.933 بقيمة احتمالية بلغت 0.005 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثانية (الصحفيين في ولاية المسيلة يأكدون أن القانون 14/23 لم يتحدث عن حقوق الاجتماعية للمراسلين).

***السؤال رقم (07):** ماهي الإصلاحات التى تراها ضرورية ولم يتناولها القانون؟

يرى الصحفيين بولاية المسيلة عينة الدراسة والبالغ عددهم 30 فرد أنه يجب متابعة المراسل الصحفي أثناء تأدية مهامه حيث من المفروض أنه لا يمكن قبول الدعوة ضد المراسل بسبب تغطيته بموضوع ما، وحماية المراسلين من المتابعات القضائية وضمان حقوقهم المادية مع مختلف وسائل الاعلام، بالإضافة إلى الاسراع في إصدار القانون الأساسي الذي يحدد التعريف الصحفي والمراسل الصحفي وتسليمهم البطاقة المهنية، وتمتع المراسل الصحفي بالحصانة القانونية من المتابعة القضائية.

ومما سبق يمكننا رفض الفرضية الأولى القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة لا توجد العديد من الاصلاحات جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023، هذا ما يعني رفض الفرضية الأولى.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور الممارسات الصحفية في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل 08 أسئلة الخاصة بالمحور الثاني المتعلق بالممارسات الصحفية في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14، محاولة للإجابة على الفرضية الثانية القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة توجد العديد من الممارسات الصحفية تمارس في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14، ذلك من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة المذكورة سابقا.

***السؤال رقم (01):** هل تختلف حرية العمل الصحفي بين القطاعين العام والخاص؟

الجدول رقم (13): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول

الاجابات	التكرار	النسبة	$ك^2$	SIG	القرار
نعم	27	%90	19.200	0.000	دال
لا	03	%10			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (13): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول

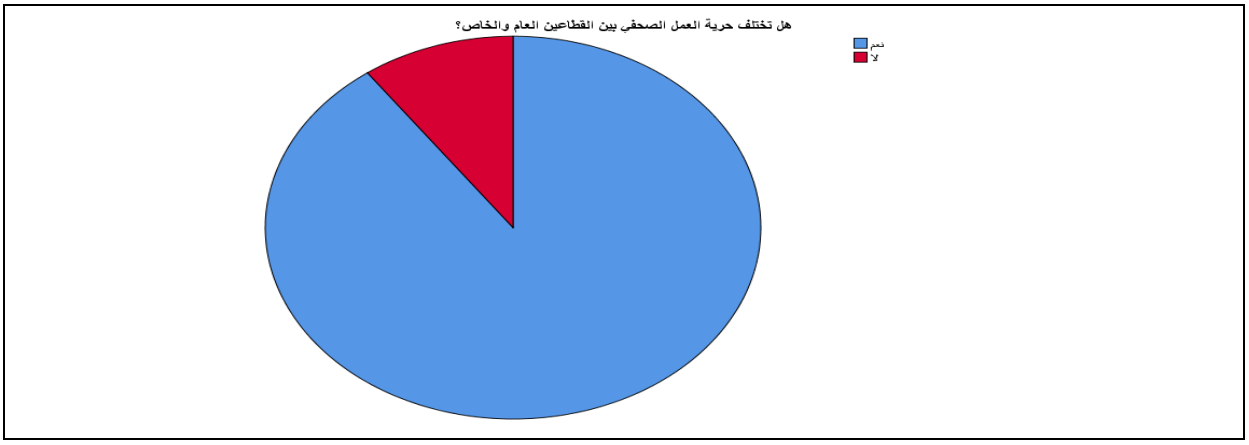

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (27) فردا بنسبة مئوية 90%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (03) بنسبة مئوية 10%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 19.200 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (نعم يرى الصحفيين في ولاية المسيلة بأن حرية العمل الصحفي بين القطاعين العام والخاص تختلف).

***السؤال رقم (02):** أي قطاع ترى أنه يقدم حماية مهنية واجتماعية أفضل للمراسل؟

الجدول رقم (14): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
العمومي	19	%63.30	12.600	0.000	دال
الخاص	04	%13.30			
كلاهما	07	%23.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (14): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني

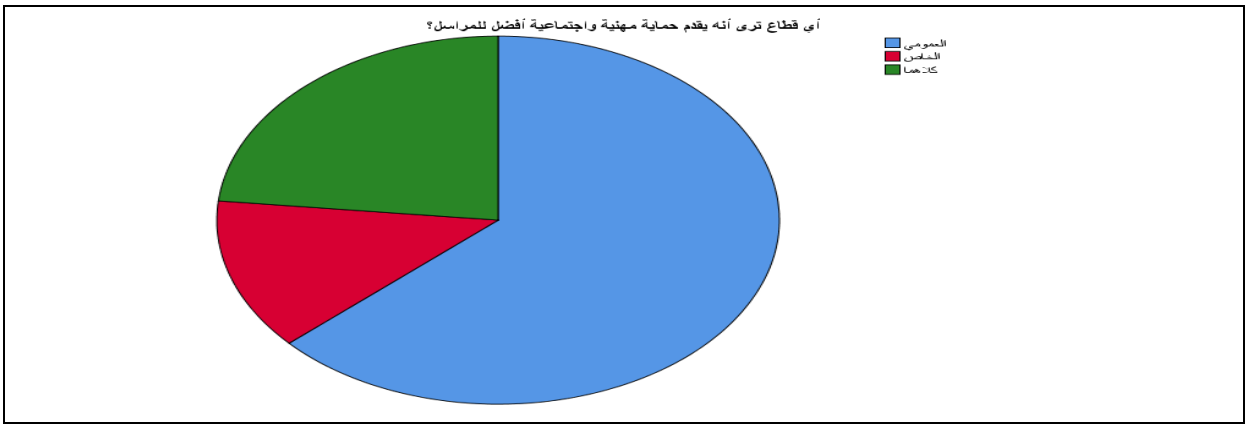

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني والبالغ عددهم إجمالا (30) انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "العمومي" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية 63.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "الخاص" والبالغ عددهم (10) بنسبة مئوية 13.30%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "كلاهما" والبالغ عددهم (07) بنسبة مئوية 23.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 12.600 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهو لصالح المجموعة الأولى (يرى الصحفيين في ولاية المسيلة بأن القطاع العمومي يقدم حماية مهنية واجتماعية أفضل للمراسل).

***السؤال رقم (03):** هل ترى أن هناك تفاوت في الأجور والحقوق بسبب نوع المؤسسة التي تعمل بها؟

الجدول رقم (15): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	24	%80	10.800	0.001	دال
لا	06	%20			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (15): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث

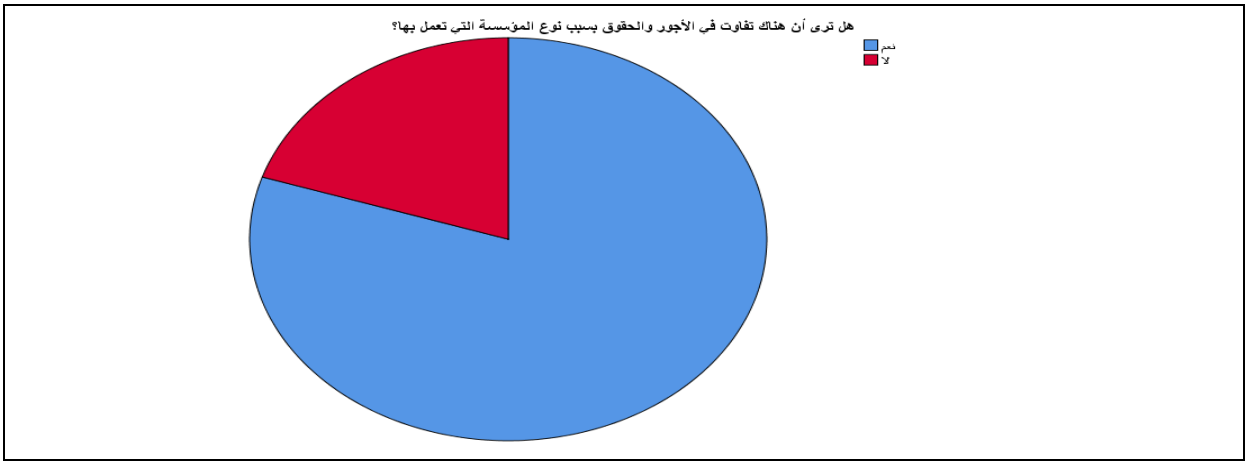

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (24) فردا بنسبة مئوية 80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (06) بنسبة مئوية 20%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 10.800 بقيمة احتمالية بلغت 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى

(نعم يرى الصحفيين في ولاية المسيلة بأن هناك تفاوت في الأجور والحقوق بسبب نوع المؤسسة التي يعملون بها).

***السؤال رقم (04):** هل ترى أن الوضع المادي للوسيلة الاعلامية مهم في تحديد الوضعية الاجتماعية للمراسلين؟

الجدول رقم (16): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع

الاجابات	التكرار	النسبة
نعم	30	%100
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (16): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع

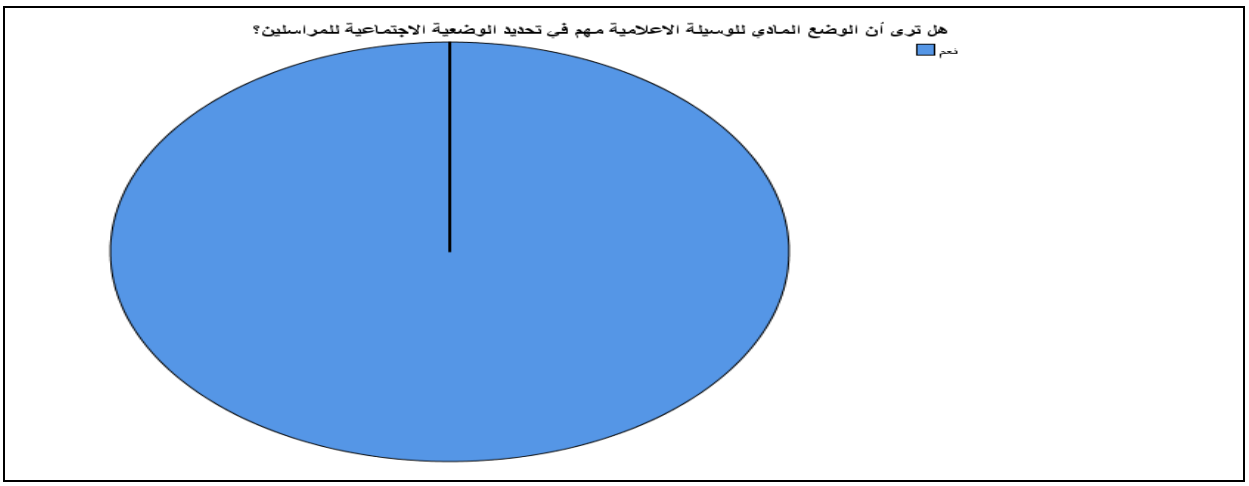

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد أن جميع الأفراد موافقين البديل "نعم" بعدد 30 ونسبة 100%، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات لصالح المجموعة الأولى كليا بالدليل (نعم)، ما يبين أن الصحفيين في ولاية المسيلة يؤكدون بأن الوضع المادي للوسيلة الاعلامية مهم في تحديد الوضعية الاجتماعية للمراسلين.

***السؤال رقم (05):** هل هناك تمييز واضح في تطبيق القانون بين الصحفيين في القطاعين؟

الجدول رقم (17): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	24	%80	10.800	0.001	دال
لا	06	%20			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (17): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس

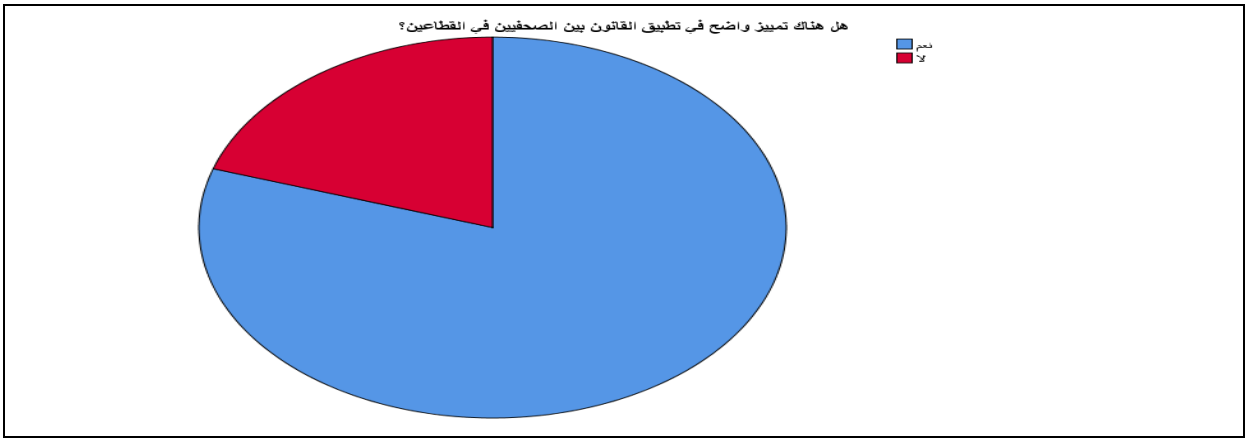

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (24) فردا بنسبة مئوية 80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (06) بنسبة مئوية 20%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 10.800 بقيمة احتمالية بلغت 0.001 وهو أقل من مستوى

الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (الصحفيين في ولاية المسيلة يؤكدون أن هناك تمييز واضح في تطبيق القانون بين الصحفيين في القطاعين العام والخاص).

***السؤال رقم (06):** حسب رأيك هل يحتاج القانون الجديد إلى تفعيل الاتفاقيات الجماعية لقطاع الإعلام لحماية الحرية والحقوق المهنية والاجتماعية للمراسلين؟

الجدول رقم (18): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس

الاجابات	التكرار	النسبة	$ك^2$	SIG	القرار
نعم	24	%80	10.800	0.001	دال
لا أعلم	06	%20			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (18): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس

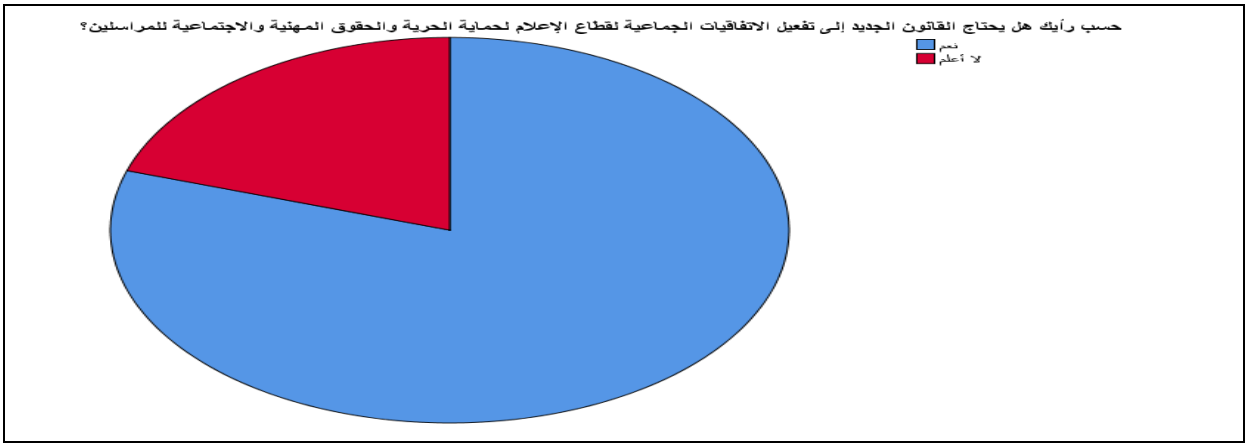

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (24) فردا بنسبة مئوية 80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال

بالدليل "لا أعلم" والبالغ عددهم (06) بنسبة مئوية 20%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 10.800 بقيمة احتمالية بلغت 1 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (الصحفيين في ولاية المسيلة يقرون بأن القانون الجديد يحتاج إلى تفعيل الاتفاقيات الجماعية لقطاع الإعلام لحماية الحرية والحقوق المهنية والاجتماعية للمراسلين).

***السؤال رقم (07):** هل يضمن القانون المساواة في التكوين والتدريب بين جميع المراسلين؟

الجدول رقم (19): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السابع

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	20	%66.70	15.200	0.001	دال
لا	06	%20			
لا أعلم	04	%13.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (19): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع

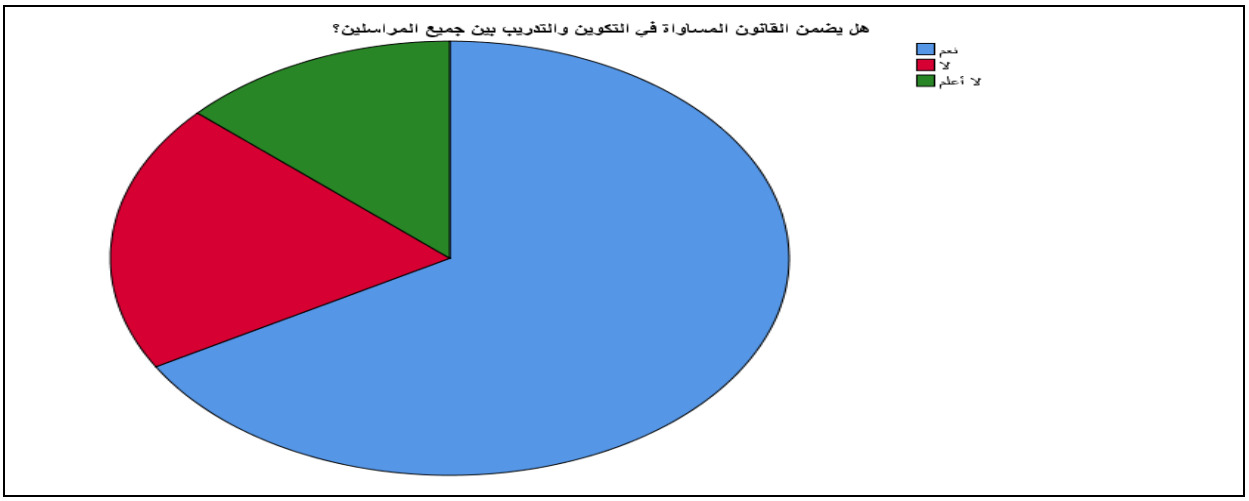

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع والبالغ عددهم إجمالا (30) انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (20) فردا بنسبة مئوية 66.70%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (06) بنسبة مئوية 20%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا أعلم" والبالغ عددهم (04) بنسبة مئوية 13.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 15.200 بقيمة احتمالية بلغت 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهو لصالح المجموعة الأولى (الصحفيين في ولاية المسيلة يؤمدون بأن القانون يضمن المساواة في التكوين والتدريب بين جميع المراسلين).

***السؤال رقم (08):** ما اقتراحك لضمان بيئة عمل متكافئة بين القطاعين؟

من المهم تبادل الخبرات والموارد لتحقيق نتائج أفضل. وضع المراسل في بيئة مهنية مريحة. تقديم مادة اعلامية مريحة ذات جودة مفيدة للجمهور.

ومما سبق يمكننا قبول الفرضية الثانية القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة توجد العديد من الممارسات الصحفية تمارس في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14، هذا ما يعني صحة الفرضية الثانية.

المطلب الثالث: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل 08 أسئلة الخاصة بالمحور الثالث بالتحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14، محاولة للإجابة على الفرضية الثالثة القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة توجد العديد

من التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14، ذلك من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة المذكورة سابقا.

***السؤال رقم (01):** هل تعتقد أن القانون 23-14 حدّ من حرية المراسل في تغطية الأحداث؟

الجدول رقم (20): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول

الاجابات	التكرار	النسبة	$ك^2$	SIG	القرار
حد نوعا ما	13	%43.30	7.400	0.025	دال
لم يحد كثيرا	14	%46.70			
لم يحد نوعا ما	03	%10			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (20): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول

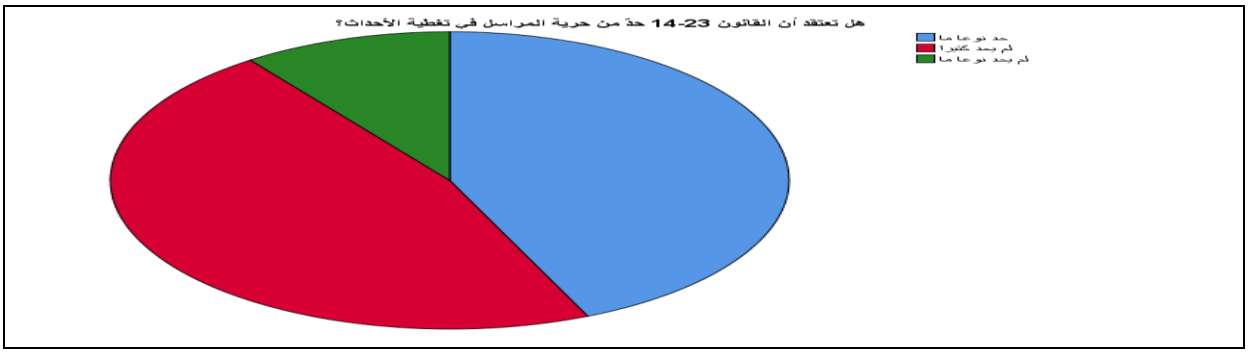

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول والبالغ عددهم إجمالا (30) انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "حد نوعا ما" وقد بلغ عددهم (13) فردا بنسبة مئوية 43.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لم يحد كثيرا" والبالغ عددهم (14) بنسبة مئوية 46.70%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لم يحد نوعا

ما" والبالغ عددهم (03) بنسبة مئوية 10%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 7.400 بقيمة احتمالية بلغت 0.025 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهو لصالح المجموعة الثانية (الصحفيين في ولاية المسيلة يؤكدون بأن القانون 23-14 لم يحد كثيرا من حرية المراسل في تغطية الأحداث لم يحد كثيرا).

***السؤال رقم (02):** هل يعيق القانون أداءك المهني بسبب القيود أو الرقابة؟

الجدول رقم (21): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
أحيانا	19	%63.30	2.133	0.004	دال
نادرا	11	%36.70			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (21): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني

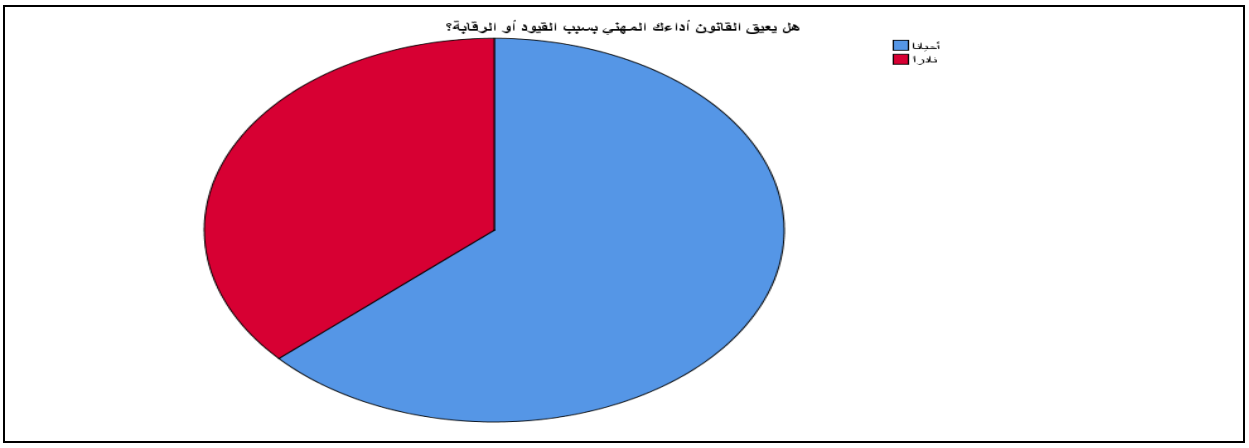

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (19)

فردا بنسبة مئوية 63.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "نادرا" والبالغ عددهم (11) بنسبة مئوية 36.70%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 2.133 بقيمة احتمالية بلغت 0.004 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (الصحفيين في ولاية المسيلة يبينون بأن القانون ق يعيث أحيانا من أداءهم المهني بسبب القيود أو الرقابة أحيانا).

***السؤال رقم (03):** هل يفرض القانون صعوبات إدارية أو قانونية على ممارسة المهنة؟

الجدول رقم (22): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	08	%26.70	6.533	0.001	دال
لا	22	%73.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (22): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث

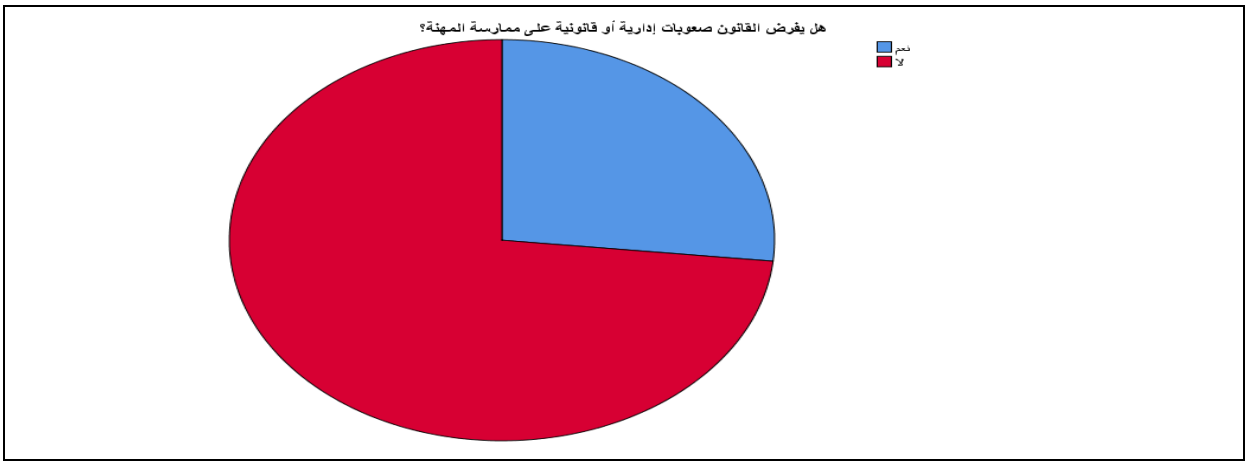

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (08) فردا بنسبة مئوية 26.70%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (22) بنسبة مئوية 73.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 6.533 بقيمة احتمالية بلغت 0.001 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الثانية (الصحفيين في ولاية المسيلة يبينون بأن القانون لا صعوبات إدارية أو قانونية على ممارسة المهنة).

***السؤال رقم (04):** هل تأثرت الممارسة المهنية بالأطر التنظيمية الجديدة؟

الجدول رقم (23): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
نعم	07	%23.30	5.400	0.007	دال
لا	16	%53.30			
نوعا ما	07	%23.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (23): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع

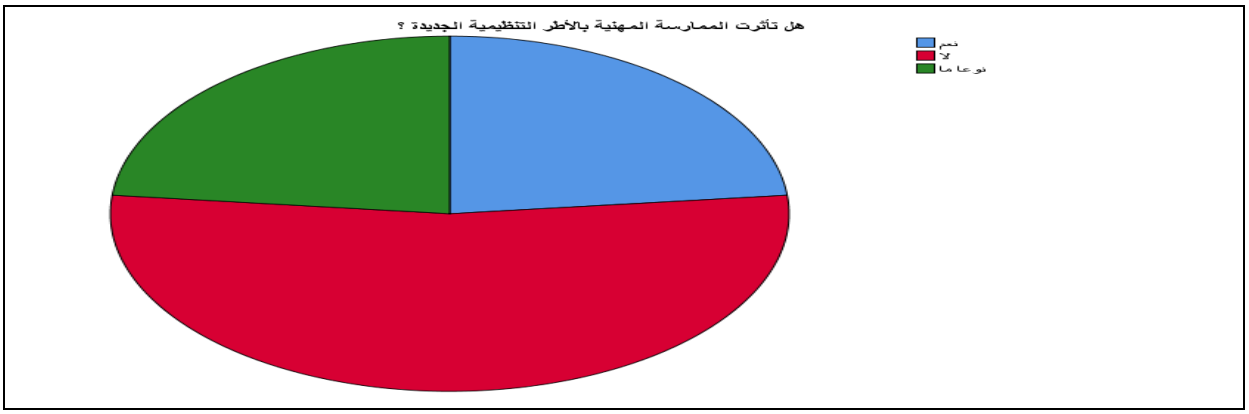

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع والبالغ عددهم إجمالا (30) انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (07) فردا بنسبة مئوية 23.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (16) بنسبة مئوية 53.30%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "نوعا ما" والبالغ عددهم (07) بنسبة مئوية 23.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 5.400 بقيمة احتمالية بلغت 0.007 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهو لصالح المجموعة الثانية (الصحفيين بولاية المسيلة يبينون بأن الممارسة المهنية لم تتأثر بالأطر التنظيمية الجديدة).

***السؤال رقم (05):** هل تتعرض لضغوط من جهات رسمية أو غير رسمية أثناء ممارسة عملك؟

الجدول رقم (24): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس

الاجابات	التكرار	النسبة	ك^2	SIG	القرار
باستمرار	13	%43.30	1.800	0.007	دال
أحيانا	10	%33.30			
نادرا	07	%23.30			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (24): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس

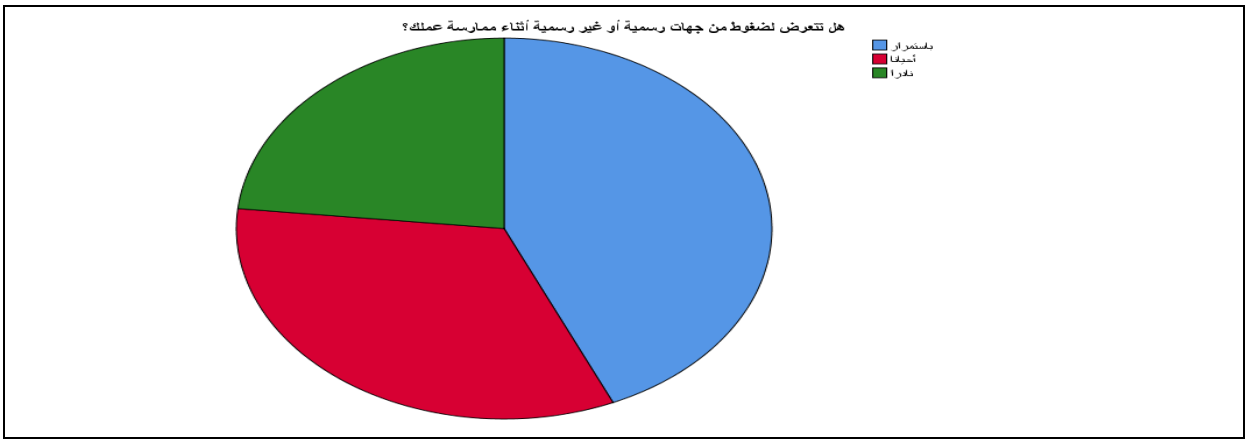

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس والبالغ عددهم إجمالا (30) انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "باستمرار" وقد بلغ عددهم (13) فردا بنسبة مئوية 43.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "أحيانا" والبالغ عددهم (10) بنسبة مئوية 33.30%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "نادرا" والبالغ عددهم (07) بنسبة مئوية 23.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا^2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)

قدرت بـ 1.800 بقيمة احتمالية بلغت 0.007 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهو لصالح المجموعة الثانية (الصحفيين بولاية المسيلة يتعرضون وباستمرار لضغوط من جهات رسمية أو غير رسمية أثناء ممارسة عملهم).

***السؤال رقم (06):** حسب رأيك هل تكفي التدابير التي أقرها قانون الإعلام الجديد 14/23 لحفظ أمن وسلامة الصحفيين أثناء تأدية مهامهم؟

الجدول رقم (25): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس

الاجابات	التكرار	النسبة	$ك^2$	SIG	القرار
غير كافية	19	%63.30	2.133	0.044	دال
تحتاج إلى إثراء	11	%36.70			
المجموع	30	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (25): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس

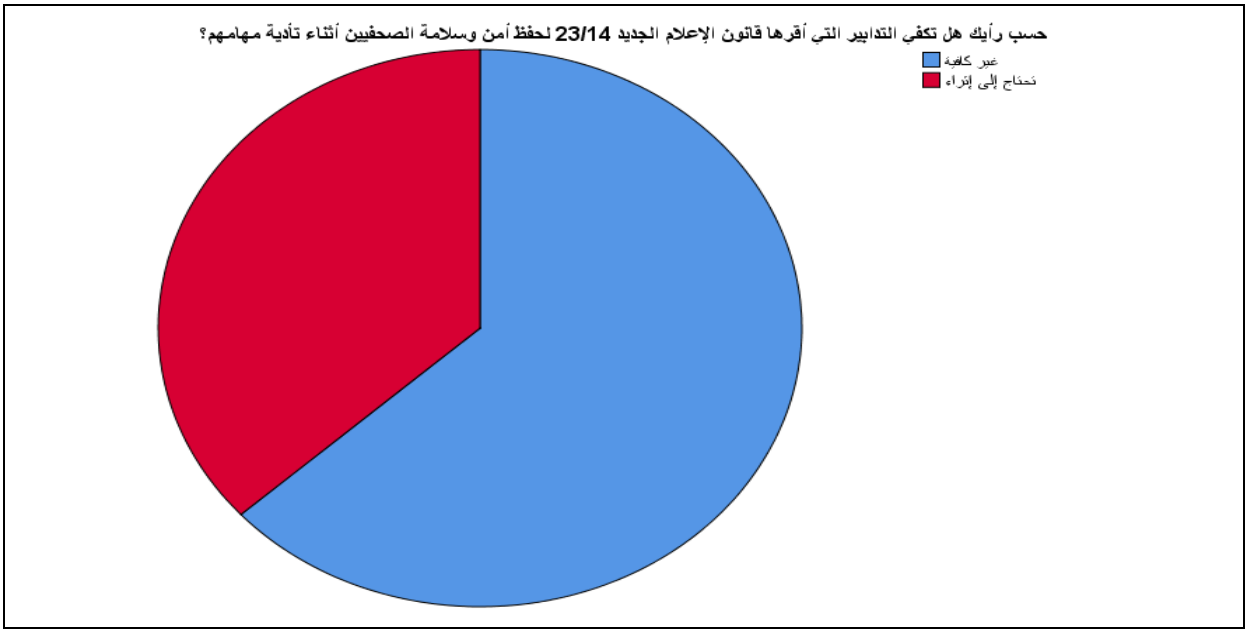

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس والبالغ عددهم إجمالا (30) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت

المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "غير كافية" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية 63.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "تحتاج إلى إثراء" والبالغ عددهم (11) بنسبة مئوية 36.70%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 2.133 بقيمة احتمالية بلغت 0.044 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (الصحفيين بولاية المسيلة يعتبرون أن التدابير التي أقرها قانون الإعلام الجديد 14/23 غير كافية لحفظ أمن وسلامة الصحفيين أثناء تأدية مهامهم).

***السؤال رقم (07):** حسب رأيك ما سبب تأخر المشرع في سن القانون الأساسي للصحفي؟

يرى الصحفيين بولاية المسيلة عينة الدراسة والبالغ عددهم 30 فرد أن سبب تأخر المشرع في سن القانون الأساسي للصحفي هو ضعف الاهتمام بالقطاع الإعلامي، وأيضا عدم وجود إدارة سياسية تقضي على المراسلين العشوائين، بالإضافة إلى غياب المستوى العلمي واللغوي لتحرير المقال الصحفي.

***السؤال رقم (08):** ما أبرز التحديات التي تواجهها كمراسل صحفي؟

من أبرز التحديات الت تواجه الصحفيين بولاية المسيلة عينة الدراسة والبالغ عددهم 30 فرد هو التنقل إلى المناطق النائية ومحدودية الموارد مما يعيق من قدرات الصحفي على التطوير، وبالتالي يتعرض للتساؤلات القانونية، وتطبيق قانون العقوبات عليهم، بالإضافة إلى ذلك صعوبة الحصول على المعلومة من المؤسسات العمومية والتمييز بين المراسلين الصحفيين في بعض الأحيان.

ومما سبق يمكننا قبول الفرضية الثالثة القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة توجد العديد من التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14، هذا ما يعني صحة الفرضية الثالثة.

أولا: النتائج العامة للدراسة

- من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة لا توجد العديد من الاصلاحات جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد 2023.
- حسب الصحفيين في ولاية المسيلة توجد العديد من الممارسات الصحفية تمارس في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14.
- من وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة توجد العديد من التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14.
- يرى 90% من الصحفيين أن حرية العمل تختلف بوضوح بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يُؤشر إلى تفاوت في التمكين المهني.
- أكد 63.3% من أفراد العينة أن القطاع العمومي يوفّر حماية مهنية واجتماعية أفضل من القطاع الخاص.
- صرّح 73.3%من الصحفيين أنهم لا يواجهون صعوبات قانونية مباشرة، بينما يرى 26.7%أن القانون يفرض صعوبات إدارية.
- عبّر 46.7%من الصحفيين أن القانون لم يحد من حريتهم كثيرًا، مقابل 43.3% قالوا إنه حدّ نوعًا ما من حريتهم.
- أجمع 100%من الصحفيين على أن الوضع المالي للمؤسسة الإعلامية يؤثر مباشرة على الوضعية الاجتماعية للمراسل.
- يرى 63.3%من الصحفيين أن القيود القانونية تؤثر "أحيانًا" على الأداء المهني، ما يُشير إلى وجود رقابة غير مستقرة.
- أكد 43.3% من الصحفيين أنهم يتعرضون لضغوط أثناء ممارسة عملهم، مما يضعف الاستقلالية المهنية.
- يرى 66.7% أن الحماية القانونية الممنوحة غير كافية في ظل القانون الجديد.

- عبّر 70%أنهم لم يكونوا على علم بأي استشارة لهم عند إعداد نصوص القانون 23/14.
- أكد 80%وجود تفاوت في الحقوق والامتيازات بين الصحفيين في القطاعين العام والخاص.
- يعاني غالبية الصحفيين من ضعف في التكوين المستمر والتدريب على التشريعات الجديدة.
- يرى نصف العينة تقريبًا أن القانون لم يحقق نقلة نوعية فعلية في بيئة العمل الإعلامي.
- أكد الصحفيون أن من أبرز التحديات المهنية :صعوبة التنقل للمناطق النائية، ومحدودية الموارد اللوجستية.
- عبّر الصحفيون عن أن الحصول على المعلومة من المؤسسات العمومية ما زال تحديًا مستمرًا، رغم النصوص القانونية الداعمة.
- صرّح عدد من الصحفيين أن بعض المؤسسات تميز بين الصحفي والمراسل في الحقوق والمكانة داخل الهيكل الإعلامي، ما يضعف الإنصاف المهني

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين بولاية المسيلة في ظل القانون العضوي للإعلام 23/14، وباستخدام أداة قياس الدراسة المتمثلة في الاستبيان، توصلت نتائج الدراسة إلى أنه ومن وجهة نظر الصحفيين في ولاية المسيلة لا توجد العديد من الاصلاحات جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023، وأنه توجد العديد من الممارسات الصحفية تمارس في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14، بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14.

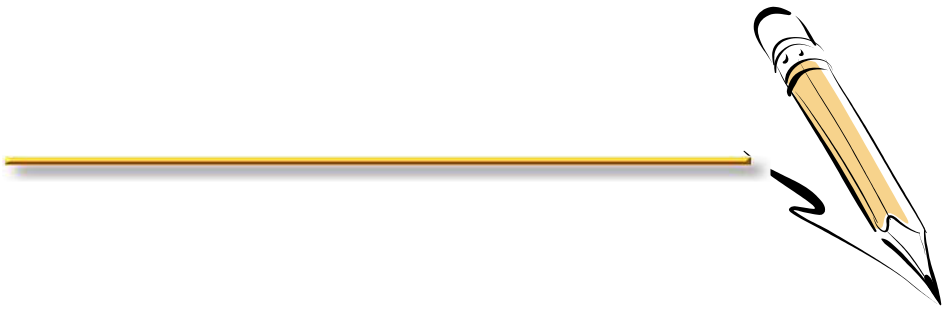

خاتمة

خاتمة:

تكشف آراء المراسلين الصحفيين في ولاية المسيلة عن وجود فجوة بين النص القانوني والتجسيد العملي لمضامين قانون الإعلام الجديد 23/14. فعلى الرغم من الطابع الإصلاحي الذي يفترض أن يحمله هذا القانون، إلا أن المراسلين الصحفيين لا يلمسون أثرًا واضحًا لإصلاحات جذرية على مستوى واقع الممارسة الميدانية. ويشير أغلبهم إلى استمرار العديد من التحديات المهنية، مثل غياب الحماية القانونية الكافية، وضعف التكوين، واستمرار الضغوط المؤسساتية، وهو ما يُضعف من فعالية البيئة الإعلامية في أداء دورها الرقابي والتوعوي.

كما أن الاعتراف ببعض الممارسات الصحفية الجارية في ظل هذا القانون لا يعني بالضرورة تحسّنًا في بيئة العمل، بل قد يشير إلى محاولات فردية من المراسلين الصحفيين للتكيف مع ظروف قانونية وتنظيمية لا تزال في طور التفعيل الحقيقي.

بالإضافة إلى ذلك، يرى بعض الصحفيين أن الإطار القانوني الجديد لم يُحدث تغييرات ملموسة في العلاقة بين المراسلين الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، خاصة في ما يتعلق بضمان استقلالية الخطاب الإعلامي. فالإبقاء على نفس أنماط التسيير الإداري والمالي داخل المؤسسات، مع غياب آليات رقابة فعّالة على التوظيف والتسيير، يجعل من القانون الجديد وثيقة نظرية أكثر منه أداة عملية لإعادة هيكلة قطاع الصحافة بما يضمن حريته ومهنيته.

من جهة أخرى، يعبّر العديد من المراسلين الصحفيين عن خيبة أملهم إزاء بطء وتيرة تطبيق الإصلاحات التي وعد بها القانون 23/14، معتبرين أن غياب آليات واضحة لمتابعة التنفيذ، وضعف التشاور مع الفاعلين الإعلاميين أثناء صياغة النصوص التطبيقية، يعمّقان فجوة الثقة بين الصحفيين والجهات الوصية. وهو ما ينعكس سلبًا على حماسهم للمساهمة في بناء مشهد إعلامي أكثر احترافية ومصداقية.

التوصيات

- إعادة تقييم آليات تنفيذ قانون الإعلام 23/14 على مستوى الهيئات الرقابية والإدارية، بما يضمن التطبيق الفعلي لمواده بما يخدم استقلالية الصحفي وكرامته المهنية.
- تعزيز برامج التكوين والتدريب الموجهة للصحفيين والمراسلين، خاصة في الولايات الداخلية، لتمكينهم من فهم القانون واستثماره في تحسين جودة العمل الصحفي.
- إنشاء لجان محلية للمرافقة القانونية تابعة للنقابة الوطنية أو لسلطة الضبط الإعلامي، تتولى متابعة الشكاوى والانتهاكات التي قد تطال الصحفيين في الميدان.
- إشراك الصحفيين في تقييم القانون من خلال جلسات حوار وطنية وجهوية، تتيح لهم تقديم توصياتهم بخصوص تعديل أو تفسير بعض المواد الغامضة أو غير القابلة للتطبيق.
- ضمان حق النفاذ إلى المعلومة وتكريس مبدأ الشفافية في تعامل المؤسسات العمومية مع الصحفيين، كآلية لتعزيز المصداقية وتجاوز عراقيل العمل المهني.
- تهيئة مناخ مهني آمن للمراسلين والصحفيين في الولايات الداخلية، يضمن حرية التعبير والتغطية دون خوف من المتابعات أو الضغوطات غير القانونية.

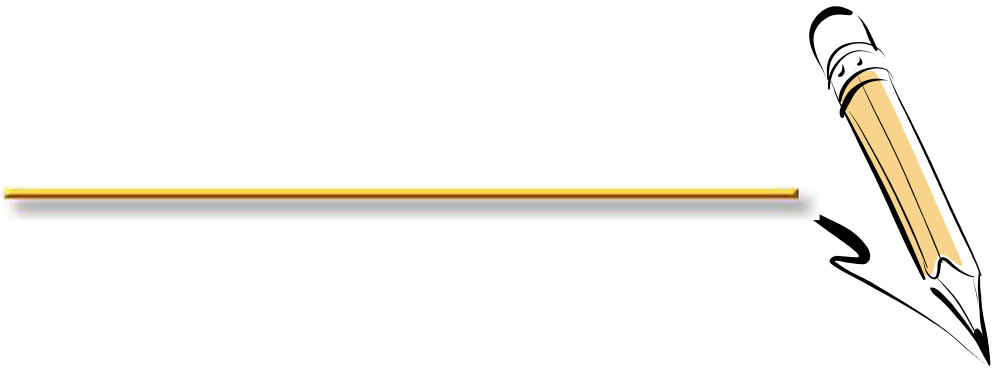

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. قوميشي ايمان: الوضعية القانونية لمراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر(دراسة ميدانية لعينة من المراسلين) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم الإعلام و الاتصال تخصص صحافة مطبوعة والكترونية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام و الاتصال، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، 2018–2019.
2. محمود شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، مصر المكتب الجامعي الحديث، 1985.
3. بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق البحوث، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
4. أحمد عبادة سرحان، الإحصاء الاجتماعي، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 13، 1993.
5. محمد عبد الحميد، دراسات الإعلام في بحوث الإعلام، عالم الكتاب القاهرة، 1993.
6. قاسمي سليمة، شداد إكرام، لعلق جميلة، إسهامات المراسل الصحفي في إيصال انشغالات المواطنين، دراسة ميدانية على عينة من المراسلين الصحفيين، مذكرة تخرج لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص اتصال والعلاقات العامة، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تيارت، الجزائر.
7. علم الدين، مستحدثات الفن الصحفي في الجريدة اليومية: دراسة تطبيقية على الصحافة اليومية المصرية.
8. يوسف عوض المشاقبة، المراسل الصحفي ودوره في إثراء النشرات الإخبارية في التلفزيون الأردني، الرسالة استكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام قسم الإعلام كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط أيار، 2018م.

9. حفيظة إيمان، دور مهارات الاتصال لدى المراسل الصحفي وعلاقتها بالأداء المهني: دراسة مسحية على عينة مراسلي ولاية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، الجزائر.
10. عكاشة، أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات في فلسطين.
11. عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال: المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية.
12. غنام، السمات الشخصية والولاء التنظيمي لدى معلمات المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية.
13. حكيم حمزاوي، تأثير العوامل الاجتماعية والمهنية على الممارسة المهنية للصحافيين في الإذاعية الجزائرية دراسة سوسيومهنية على صحفيي القنوات الأولى والثانية والثالثة والدولية و"راديونات"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، كلية علوم الاعلام والاتصال قسم علوم الاعلام، الجزائر، 2016-2017.
14. بقدوري عز الدين، أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة من خلال التشريعات وقوانين الإعلام الجزائرية، جامعة مستغانم.
15. أيوب رقاني، قانون الإعلام العضوي الجزائري 2023، قراءة نقدية لتعديلات ومدى تكيفها مع المتطلبات الحديثة للإعلام والحريات الصحفية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعية، المجلد 11، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2024.
16. إسماعيل معراف، الإعلام حقائق وأبعاد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
17. جميلة بن زيدون، التنظيم المهني للصحافيين الجزائريين دراسة ميدانية لعينة من الصحافيين المشاركين في توتر النقابة الوطنية للصحافيين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر، 2000.

18. جمال بوشاقور، واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مسحية استطلاعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تكنولوجيا الحديثة للاتصال واقتصاديات المؤسسات ووسائل الإعلام، جامعة الجزائر، 2005/2004.

19. رضوان بوجمعة، الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر دراسة سوسيومهنية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

20. حسين عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي احكامه وتطبيقاته، ط 3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

21. مراد حلمى التأمينات الاجتماعية في البلاد العربية، معهد البحوث والمؤسسات العربية القاهرة، 1972.

22. محمد جودت ناصر، ادارة اعمال التامين بين النظرية و التطبيق ، دار مجدلاوي، عمان ، 1998.

23. ابراهيم ابو النجا التامين في القانون الجزائري ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1980.

24. نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية في الجزائر، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

25. أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص وسائل الاعلام والمجتمع، جامعة قسنطينة، 2006، 2007.

26. محمد شبري، ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992 2004- دراسة وصفية تحليلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 2005-2006.

27. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام رقم 12-05، المؤرخ في 18 صفر 1433هـ، 12 جانفي 2012، العدد 02.

28. توفيق زرارة رمضان بلعمري (واخرون): الصحافيين الجزائريون يعلنون انتفاضة الكرامة، متاح على الموقع http://www.histatats.com تاريخ الزيارة 2012/11/22/ على الساعة 15: 15

المراجع الأجنبية:

1- Shoemaker and Reese Stephen D., Mediating the Message, Theories of influence on Mass Media Content, Longman, N. Y., 1991.

2- McQauil D. Mass Comunication Theory, 3rd, ed, Sage Publications, London, 1994.

3- Voir: Pierre Buerdieu, Sur la télévision et l'emprise du journalisme, Raisons d'agir, Paris, 2008.

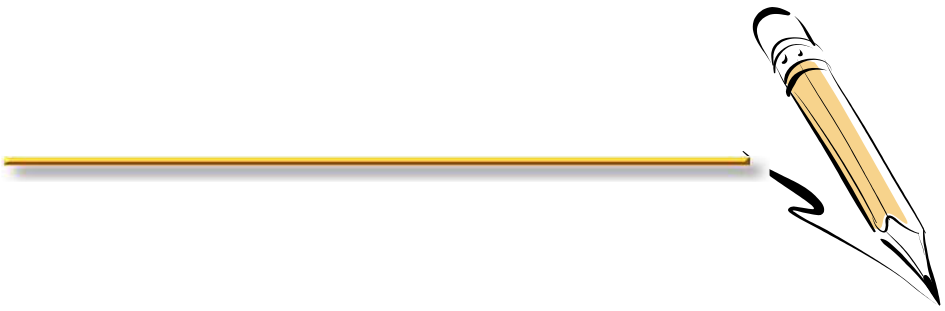

الملاحق

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
قسم علوم الاعلام والاتصال

الرقم: 2025/

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه : السيد(ة): زراوي سنيان

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200330620

الصادرة بتاريخ : 2016/04/24 عن دائرة : أولاد سيدي إبراهيم

المسجل(ة)بكلية: علوم انسانية واجتماعية قسم: علوم الاعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة تحت رقم التسجيل: 202035 058959

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر ' مذكرة ماجستير ' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل قانون الاعلام الجديد 2023

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 05 جوان 2025

امضاء المعني (ة):

الملحق رقم (02): الاستبيان

– استبيان حول الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل القانون العضوي للإعلام

في إطار دراسة أكاديمية تهدف إلى فهم وتحليل تأثير القانون الجديد للإعلام 23-14 على واقع المراسلين الصحفيين في الجزائر، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يستهدف الوقوف على الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل المستجدات التشريعية.

نرجو منكم الإجابة بكل صدق وموضوعية، علمًا أن كافة المعلومات ستُعالج بسرية تامة وتُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مساهمتكم القيّمة تمثل دعامة أساسية لفهم أفضل لواقع الممارسة الإعلامية في الجزائر وتطويرها بما يضمن حقوق الصحفيين وحرية التعبير.

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. السن:

☐أقل من 25 سنة ☐ من 25 إلى 35 سنة

☐من 36 إلى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة

3. المستوى الدراسي:

☐ثانوي ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا

4. الخبرة المهنية:

☐أقل من 3 سنوات ☐ من 3 إلى 7 سنوات ☐ أكثر من 7 سنوات

5. طبيعة المؤسسة العمومية:

☐ قطاع عمومي ☐ قطاع خاص

6. الوظيفة:

☐ متعاون ☐ مراسل ☐ مراسل دائم ☐ صحفي محترف

المحور الاول: الإصلاحات التي جاء بيها قانون الإعلام الجديد 2023

1-هل سبق لك الاطلاع على محتوى قانون الإعلام 23/14؟

☐نعم ☐ لا

2-هل تم إشراك الصحفيين أو ممثليهم في صياغة القانون أو مناقشته؟

☐نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

3-هل ترى أن القانون الجديد شكل نقلة نوعية في تنظيم قطاع الإعلام؟

☐نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐ إلى حد ما

4- حسب رأيك هل جاء قانون اعلام 23/14بحقوق مهنية جديدة ؟

☐نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐ إلى حد ما

5-هل لاحظت تحسنًا في الاعتراف القانوني بمهنتك كمراسل؟

☐نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐ إلى حد ما

6-هل تحدث القانون 14/23عن حقوق الاجتماعية للمراسلين ؟

☐نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐ إلى حد ما

7-ماهي الإصلاحات التى تراها ضرورية ولم يتناولها القانون ؟

.....

المحور الثاني: الممارسة الصحفية في ظل القانون الجديد للإعلام 14/23

1. هل تختلف حرية العمل الصحفي بين القطاعين العام والخاص؟

☐نعم ☐ لا

2. أي قطاع ترى أنه يقدم حماية مهنية واجتماعية أفضل للمراسل؟

☐العمومي ☐ الخاص ☐ كلاهما

3. هل ترى أن هناك تفاوت في الأجور والحقوق بسبب نوع المؤسسة التي تعمل بها؟

☐ نعم ☐ لا

4. هل ترى أن الوضع المادي للوسيلة الاعلامية مهم في تحديد الوضعية الاجتماعية للمراسلين؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐ إلى حد ما

5. هل هناك تمييز واضح في تطبيق القانون بين الصحفيين في القطاعين؟

☐ نعم ☐ لا

6. حسب رأيك هل يحتاج القانون الجديد إلى تفعيل الاتفاقيات الجماعية لقطاع الإعلام لحماية الحرية والحقوق المهنية والاجتماعية للمراسلين؟

نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

7. هل يضمن القانون المساواة في التكوين والتدريب بين جميع المراسلين؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

8. ما اقتراحك لضمان بيئة عمل متكافئة بين القطاعين؟

.....

المحور الثالث: التحديات المهنية في ظل القانون 23-14

1. هل تعتقد أن القانون 23-14 حدّ من حرية المراسل في تغطية الأحداث؟

☐ حدّ كثير ☐ حدّ نوعاما ☐ لم يحد كثيرا ☐ لم يحد نوعا ما

2. هل يعيق القانون أداءك المهني بسبب القيود أو الرقابة؟

☐ دائمًا ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐ لا أبدًا

3. هل يفرض القانون صعوبات إدارية أو قانونية على ممارسة المهنة؟

☐ نعم ☐ لا إذا كانت إجابتك بنعم حددها

.....

4. هل تأثرت الممارسة المهنية بالأطر التنظيمية الجديدة؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐ إلى حد ما

5. هل تتعرض لضغوط من جهات رسمية أو غير رسمية أثناء ممارسة عملك؟

☐باستمرار ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐ أبدًا

6. حسب رأيك هل تكفي التدابير التي أقرها قانون الإعلام الجديد 14/23 لحفظ أمن وسلامة الصحفيين أثناء تأدية مهامهم؟

☐ كافية ☐ غير كافية ☐ تحتاج إلى إثراء

7. حسب رأيك ما سبب تأخر المشرع في سن القانون الأساسي للصحفي؟

.....

..

8. ما أبرز التحديات التي تواجهها كمراسل صحفي؟

.....

الملحق رقم (02): مخرجات SPSS

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	24	80,0	80,0	80,0
	أنثى	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 25 إلى 35 سنة	5	16,7	16,7	16,7
	من 36 إلى 45 سنة	17	56,7	56,7	73,3
	أكثر من 45 سنة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى الدراسي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	2	6,7	6,7	6,7
	ليسانس	11	36,7	36,7	43,3
	ماستر	9	30,0	30,0	73,3
	دراسات عليا	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 3 إللى 7 سنوات	8	26,7	26,7	26,7
	أكثر من 7 سنوات	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

طبيعة المؤسسة العمومية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قطاع عمومي	21	70,0	70,0	70,0
	قطاع خاص	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متعاون	5	16,7	16,7	16,7
	مراسل	7	23,3	23,3	40,0
	مراسل دائم	7	23,3	23,3	63,3
	صحفي محترف	11	36,7	36,7	100,0

	Total	30	100,0	100,0	

هل سبق لك الاطلاع على محتوى قانون الإعلام14/23 ؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	26	86,7	86,7	86,7
	لا	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل تم إشراك الصحفيين أو ممثليهم في صياغة القانون أو مناقشته؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	14	46,7	46,7	46,7
	لا أعلم	16	53,3	53,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل ترى أن القانون الجديد شكل نقلة نوعية في تنظيم قطاع الإعلام؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	3	10,0	10,0	10,0
	لا	5	16,7	16,7	26,7
	نوعا ما	17	56,7	56,7	83,3
	إلى حد ما	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

حسب رأيك هل جاء قانون اعلام14/23 بحقوق مهنية جديدة ؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	6	20,0	20,0	20,0
	لا	6	20,0	20,0	40,0
	نوعا ما	15	50,0	50,0	90,0
	إلى حد ما	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل لاحظت تحسنًا في الاعتراف القانوني بمهنتك كمراسل؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	19	63,3	63,3	63,3
	نوعا ما	10	33,3	33,3	96,7
	إلى حد ما	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل تحدث القانون23/14 عن حقوق الاجتماعية للمراسلين ؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	4	13,3	13,3	13,3
	لا	16	53,3	53,3	66,7
	نوعا ما	5	16,7	16,7	83,3

	إلى حد ما	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل تختلف حرية العمل الصحفي بين القطاعين العام والخاص؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	27	90,0	90,0	90,0
	لا	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

أي قطاع ترى أنه يقدم حماية مهنية واجتماعية أفضل للمراسل؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	العمومي	19	63,3	63,3	63,3
	الخاص	4	13,3	13,3	76,7
	كلاهما	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل ترى أن هناك تفاوت في الأجور والحقوق بسبب نوع المؤسسة التي تعمل بها؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	24	80,0	80,0	80,0
	لا	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل ترى أن الوضع المادي للوسيلة الاعلامية مهم في تحديد الوضعية الاجتماعية للمراسلين؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	30	100,0	100,0	100,0

هل هناك تمييز واضح في تطبيق القانون بين الصحفيين في القطاعين؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	24	80,0	80,0	80,0
	لا	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

حسب رأيك هل يحتاج القانون الجديد إلى تفعيل الاتفاقيات الجماعية لقطاع الإعلام لحماية الحرية والحقوق المهنية والاجتماعية للمراسلين؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	24	80,0	80,0	80,0
	لا أعلم	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل يضمن القانون المساواة في التكوين والتدريب بين جميع المراسلين؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	20	66,7	66,7	66,7

	لا	6	20,0	20,0	86,7
	لا أعلم	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل تعتقد أن القانون 14-23 حدّ من حرية المراسل في تغطية الأحداث؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	حد نوعا ما	13	43,3	43,3	43,3
	لم يحد كثيرا	14	46,7	46,7	90,0
	لم يحد نوعا ما	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل يعيق القانون أداءك المهني بسبب القيود أو الرقابة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أحيانا	19	63,3	63,3	63,3
	نادرا	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل يفرض القانون صعوبات إدارية أو قانونية على ممارسة المهنة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	26,7	26,7	26,7
	لا	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل تأثرت الممارسة المهنية بالأطر التنظيمية الجديدة ؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	7	23,3	23,3	23,3
	لا	16	53,3	53,3	76,7
	نوعا ما	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

هل تتعرض لضغوط من جهات رسمية أو غير رسمية أثناء ممارسة عملك؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	باستمرار	13	43,3	43,3	43,3
	أحيانا	10	33,3	33,3	76,7
	نادرا	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

حسب رأيك هل تكفي التدابير التي أقرها قانون الإعلام الجديد 23/14 لحفظ أمن وسلامة الصحفيين أثناء تأدية مهامهم؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير كافية	19	63,3	63,3	63,3

	تحتاج إلى إثراء	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Test Statistics

	حسب رأيك هل تكفي التدابير التي أقرها قانون الإعلام الجديد 23/14 لحفظ أمن وسلامة الصحفيين أثناء تأدية مهامهم؟	هل تتعرض لضغوط من جهات رسمية أو غير رسمية أثناء ممارسة عملك؟	هل تأثرت الممارسة المهنية بالأطر التنظيمية الجديدة؟	هل يفرض القانون صعوبات إدارية أو قانونية على ممارسة المهنة؟	هل يعيق القانون أداءك المهني بسبب القيود أو الرقابة؟	هل تعتقد أن القانون 23-14 حدّ من حرية المراسل في تغطية الأحداث؟	هل يضمن القانون المساواة في التكوين والتدريب بين جميع المراسلين؟	حسب رأيك هل يحتاج القانون الجديد إلى تفعيل الاتفاقيات الجماعية لقطاع الإعلام لحماية الحرية والحقوق المهنية والاجتماعية للمراسلين؟	هل هناك تمييز واضح في تطبيق القانون بين الصحفيين في القطاعين؟	هل ترى أن هناك تفاوتات في الأجور والحقوق بسبب نوع المؤسسة التي تعمل بها؟	أي قطاع ترى أنه يقدم حماية مهنية واجتماعية أفضل للمراسلين؟	هل تخلف حرية العمل الصحفي بين القطاعين العام والخاص؟	هل تحدث القانون 23/14 عن حقوق الاجتماعية للمراسلين؟	هل لاحظت تحسنًا في الاعتراف القانوني بمهنتك كمراسل؟	هل ترى أن القانون الجديد شكل نقلة نوعية في تنظيم قطاع الإعلام؟	هل تم إشراكك الصحفيين أو ممثليهم في صياغة القانون أو مناقشته؟	هل سبق لك الاطلاع على محتوى قانون الإعلام 14/23؟
	حسب رأيك هل جاء قانون اعلام 14/23بحقوق مهنية جديدة؟																

Chi-Square	16,133[a]	,133[a]	16,400[b]	10,800[b]	16,200[c]	12,933[b]	19,200[a]	12,600[c]	10,800[a]	10,800[a]	10,800[a]	15,200[c]	7,400[c]	2,133[a]	6,533[a]	5,400[c]	1,800[c]	2,133[a]
df	1	1	3	3	2	3	1	2	1	1	1	2	2	1	1	2	2	1
Asymp. Sig.	,000	,005	,001	,013	,000	,005	,000	,002	,001	,001	,001	,001	,025	,004	,011	,007	,007	,044

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأوضاع المهنية والاجتماعية للمراسلين في ظل القانون العضوي للإعلام 23/14من خلال دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين بالقطاع العام والخاص بولاية المسيلة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي وأداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة على عينة متكونة من 30 صحفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: من وجهة نظر المراسلين الصحفيين الصحفيين في ولاية المسيلة لا توجد العديد من الاصلاحات جاء بها مضمون قانون الإعلام الجديد2023، ووجود العديد من الممارسات الصحفية تمارس في ظل القانون الجديد للإعلام 23/14، بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات المهنية التي يواجهها المراسلون في ظل تطبيق القانون العضوي للإعلام 23/14.

الكلمات المفتاحية: قانون الإعلام الجديد، الصحفيين.

Summary

This study aimed to demonstrate the professional and social conditions of correspondents under the Organic Media Law 14/23 through a field study on a sample of journalists in the public and private sectors in the state of M'Sila, where the descriptive approach and the questionnaire tool were relied upon to collect study data on a sample consisting of 30 journalists. The study reached several results, including: From the point of view of journalists in the state of M'Sila, there are not many reforms included in the content of the new Media Law 2023, and the existence of many journalistic practices carried out under the new Media Law 14/23, in addition to the existence of many professional challenges facing correspondents under the application of the Organic Media Law 14/23.

Keywords: New media law, journalists.